

The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية



الإنفاق الحكومي على التعليم الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم خلال أزمة كورونا (COVID-19)

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح

أيلول 2020

الإِنفاق الحكومي على التعليم الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم خلال أزمة كورونا (COVID-19)

مشروع "التمويل من أجل التنمية"

الطبعة الأولى: أيلول 2020

منشورات "مفتاح" 2020

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ:



بدعمٍ من مؤسسة أوكسفام، 2020

يارا زايد

إعداد:

لميس الشعيبي - الحنتولي

طاقم "مفتاح":

مديرة برنامج "حوار السياسات والحكم الرشيد"

حسن محاريق

منسق مشروع "التمويل من أجل التنمية"

محتوى هذه الدراسة لا يعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة أوكسفام. الكاتب يتحمل كامل المسؤولية عن كلّ المعلومات والآراء الواردة في الدراسة.

قائمة المحتويات

5	كلمة مفتاح:
7	مقدمة:
الورقة	هدف
Error!	البحثية:
	8Bookmark not defined.
9	أهمية الدراسة:
9	المشكلة/المسألة الرئيسية في الورقة البحثية:
10	منهجية الدراسة:
12	تعريف المصطلحات
13	تحليل النتائج
13	رصد الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني خلال أزمة كورونا (COVID-19)
18	تسليط الضوء على تصنيفات الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم:
20	تحليل مدى قدرة سياسات التعليم الإلكتروني على ضمان عدالة وصول الطلاب للعملية التعليمية:
28	مدى الاستفادة من رصد الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني خلال أزمة كورونا (COVID-19)
35	تقديم مقترحات وتوصيات عملية لمعالجة فجوات الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم:
37	التوصيات:
38	قائمة المؤشرات التي يجب العمل عليها على الأقل خلال الفترة ما بين أيلول 2020 حتى أيار 2021
41	المراجع:
43	قائمة الملاحق

كلمة "مفتاح":

استناداً للأهداف الاستراتيجية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، التي تتمثل بتعزيز الحكم الصالح في فلسطين من خلال بلورة سياسات عامة مساندة للفئات المجتمعية والمناطق المهمشة، وتوسيع دائرة الشراكة المجتمعية في صنع السياسات لضمان استجابة مداخلتها لاحتياجات المواطنين باختلاف توجهاتهم وتطلعاتهم، عملت "مفتاح" على إجراء عدد من الدراسات حول السياسات الحكومية المتبعة خلال فترة جائحة "COVID-19"، بغية توفير معلومات موثقة ومستندة إلى البحث العلمي، كمدخل للبناء عليها في اقتراح الحلول واقتراح التعديلات اللازمة لبلورة سياسات أكثر فعالية، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

وتأتي هذه الدراسة لسلط الضوء على موضوع أرق الكثيرين في ظل الإجراءات التي اتخذتها حكومات العالم للحد من انتشار فيروس كورونا، وما تضمنته من إغلاق للمؤسسات الحيوية ومنها المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يُلقي بقي الباب مفتوحاً على مصراعيه لاحتمالات غير مؤكدة، وقد يطول مدى هذه الإجراءات.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على مدى عقد ونصف العقد في سبيل تطوير وتوظيف التكنولوجيا وأدوات التعليم الإلكتروني لتحسين نوعية التعليم وتطوير العملية التعليمية، من خلال تعزيز التواصل بين الأطراف الشريكة في مجال التعليم حيث يُعدّ التعليم الإلكتروني من أهم مرتكزات الأهداف العامة لسياسات التعليم في فلسطين، تماشياً مع التطور المتسارع في مجال تقنية المعلومات، التي أصبحت من أبرز أدوات التنمية في الوقت الحاضر، فإن هذا المسار ما زال مُتقلاً بتحديات طويلة الأمد، وتمثلت في الحاجة إلى موازنات خاصة وخبراء ومختصين للتدريب والتطوير، ووضع خطط تحفيزية للاستخدام الفاعل في توظيف التعليم الإلكتروني إضافة إلى ما فرضته الجائحة من تحدٍ للأنظمة التعليمية برمتها، دافعةً باتجاه البحث عن أدوات التعليم الإلكتروني كبديل.

تقّم هذه الورقة البحثية تحليلاً لواقع الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني في ظل أزمة "COVID-19"، مبيّنةً حجم الفجوة التمويلية في الإنفاق، وتقديراً للموازنات التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم لتحسين واقع توظيف التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، من أجل التخفيف من الآثار المترتبة على الإجراءات الخاصة بمنع توسع انتشار فيروس كورونا، ومنها الحد من قرة الطلبة على الوصول العادل للعملية التعليمية نتيجةً لبعض الأسباب التي تتعلق

بعدم توفّر خدمة الإنترنت أو الأجهزة الإلكترونية اللازمة، أو ضعف خدمات شبكات الاتصال في المناطق البعيدة والمهمشة، الأمر الذي قد يحرم بعض الطلبة من ذوي الدخل المحدود من المشاركة والاندماج في العملية التعليمية، ما يُهدّد الحقّ في التعليم ومجانية التعليم العام، كما تتضمن الدراسة عدداً من المقترحات والتوصيات العملية.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

مقدمة:

منذ الإعلان عن وجود فيروس "كوفيد-19"، وما تبعه من اعتبار انتشار الفيروس جائحةً عالميةً على لسان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس: "إن المنظمة التابعة للأمم المتحدة باتت تعتبر فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض "كوفيد-19"، الذي يتفشى في مختلف أرجاء المعمورة، وباءً عالمياً"،¹ حاولت دول العالم ومؤسساتها بشتى أنواعها وتخصّصاتها وضع خططٍ تدخّل واضحةً لمواجهة هذه الجائحة، ونظراً لعدم اتّضح طبيعة الجائحة وغياب القدرة على التنبؤ بشأن موعد انتهائها أو ما إذا ستعاود الكرة على شكل موجاتٍ متتالية، واحتمال توسّع انتشارها بسرعة تفوق قدرة مؤسسات الدولة على التعاطي مع الوقائع الجديدة التي تفرضها الجائحة.

شكّلت الجائحة تحدياً كبيراً للمؤسسات الخدمية في جميع دول العالم، رافقه تخبُّطٌ في اتخاذ الإجراءات للتخفيف من آثار الجائحة، حتى باتت الأنظمة الصحية على حافة الانهيار، والتحذير من الإعلان عن عجزها في استمرار تقديم خدماتها في ظلّ تزايد أعداد الإصابات وتوسّع نطاق انتشارها، وقد يزداد الأمر صعوبةً في الدول الفقيرة التي تعاني أنظمتها الصحية والتعليمية ضعفاً مزمناً نتيجة ضعف الاستثمار في مثل هذه القطاعات على مدى العقود الماضية.

وفي بداية آذار من العام 2020، استبقت الحكومة الفلسطينية إعلان منظمة الصحة العالمية باعتبار "كوفيد-19" جائحةً عالميةً، بأن قامت الحكومة الفلسطينية، ومن خلال اجتماع مجلس الوزراء، بإعلان حالة الطوارئ، الذي تم على إثره اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع انتشار الجائحة والحد من تفشيها بعد اكتشاف حالاتٍ موضّية في مدينة بيت لحم بسبب اختلاطها مع مجموعةٍ سياحيةٍ قادمةٍ من اليونان. سبّغت جميع تلك الإصابات في فندقٍ في المدينة كان قد استقبل أواخر شهر شباط 2020/بداية آذار 2020 لـ 200 يوناينين أغلّت إصابة أحدهم بالفيروس بعد مغادرة المجموعة لدولة فلسطين.²

دخل إعلان حالة الطوارئ حيز التنفيذ بتاريخ 5 آذار 2020، وعملت الحكومة على الإغلاق الكامل لجميع مدن الضفة الغربية ومحافظاتها إضافةً إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، وإجراءات السلامة التي شملت إغلاق جميع مرافق الحياة العامة، بما في ذلك المدارس. وتضمّن إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس حالة الطوارئ في فلسطين مدة 30 يوماً لمواجهة هذا الفيروس، الذي جاء على لسان رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية، عبر لقاءٍ تلفزيونيٍّ، أنه سيتم إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية كافة، بما فيها الجامعات، مشيراً إلى أن الحركة بين المحافظات ستكون في حالات الضرورة القصوى فقط.³

وعلى الرغم من الظروف الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجةً لاستمرار الاحتلال بالتحكّم في موارده وطاقاته، عملت المؤسسات الفلسطينية الرسمية في بداية التعامل مع الجائحة على تجنيد كامل طاقاتها لمواجهة الآثار المترتبة

¹ <https://www.dw.com/ar/منظمة-الصحة-العالمية-تعلن-فيروس-كورونا-وباء-عالميا/a-52726143>

² <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1326096-بسبب-كورونا-حالة-طوارئ-الأراضي-الفلسطينية>

³ <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1326096-بسبب-كورونا-حالة-طوارئ-الأراضي-الفلسطينية>

على إجراءات حالة الطوارئ، ومن أبرزها وزارة الصحة الفلسطينية التي قامت باستتفار طواقمها والعمل على تجهيز أماكن لحجر المصابين إضافةً إلى الوزارات الأخرى، كوزارة التنمية الاجتماعية التي عملت على متابعة الآثار الأولية للجائحة الناتجة عن تعطل مرافق الحياة والأعمال، الذي أدى بدوره إلى توسُّع دوائر الفقر في المجتمع الفلسطيني. أما وزارة التربية والتعليم، إذ طالت الإجراءات إغلاق المدارس والجامعات وتعطل العملية التعليمية، فقد أخذت على عاتقها متابعة استمرار التحضير لطلبة الثانوية العامة كأولوية لضمان تجاوزهم امتحان الثانوية العامة "التوجيهي" للعام الدراسي 2019-2020.

وفي المجلد العام، لم تكن الرؤية واضحةً من ناحية كفاءة الإجراءات وفعاليتها نتيجةً لذلك، أصبحت هناك تساؤلات كثيرة لدى الجمهور الفلسطيني فيما يتعلق بالمستقبل القريب والبعيد وفي كافة مناحي الحياة. ومن أهم القضايا الشائكة التي أثارت التساؤلات قضية استكمال العملية التعليمية أثناء جائحة كورونا، خاصةً في ظل تزامن استمرار الجائحة مع التحضيرات للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019-2020. خلق ذلك أزمةً كبيرةً لدى الأهالي والطلاب والكوادر التعليمية ووزارة التربية والتعليم، ووجد صداماً مع القرار أنفسهم في مأزقٍ حقيقيٍّ نتيجةً للخيارات الضيقة المطروحة في آليات التعامل مع العملية التعليمية. وزاد من حدة المأزق عدم وجود خطط طوارئٍ مُعدةٍ بشكلٍ مُسبقٍ لتفادي هذا النوع من الظروف، خاصةً مع استمرار التوقعات الأولية التي أشارت إلى أن هذه الجائحة ستستمر فترةً وجيزةً وبعدها ستتلاشى، ومع التعطل الكامل للعملية التعليمية لفصل دراسيٍّ كامل، ظهرت تحذيراتٌ من الأطراف المرتبطة بمجال التعليم بضرورة التحرك الجدي والفوري لصياغة خططٍ بديلةٍ لمواجهة الأزمة، فمسؤولية تعليم أبنائنا وبناتنا تتطلب خطواتٍ وإجراءاتٍ متينةً وفعالةً من قِبل الأطراف المعنية لضمان عدم إضاعة المزيد من فرص التعليم.

هدف الورقة البحثية:

جاءت هذه الدراسة لوجود حاجةٍ ماسةٍ لتتبع الموازنات ورصدها من الحكومة لتنفيذ الإجراءات المقترحة لضمان استمرارية العملية التعليمية، وللتعرُّف على الآليات والإجراءات التي تتخذها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تجاه العملية التعليمية خلال جائحة كورونا (COVID-19)، وعلى وجه الخصوص مع استئناف العام الدراسي الجديد 2020-2021، إذ بات الأهالي والمؤسسات التعليمية والأهلية/غير الحكومية في ترقُّبٍ دائمٍ بشأن الخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لضمان حماية الطلاب والمعلمين/ات والعاملين/ات في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة.

عملت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - "مفتاح" على إعداد هذه الورقة البحثية خلال الفترة ما بين تموز وآب 2020، وذلك بهدف قياس مستوى الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني لدى وزارة التربية والتعليم، والإجراءات التي تبنتها الحكومة لضمان إدماج الطلاب في العملية التعليمية خلال أزمة كورونا (COVID-19).

إضافةً إلى ذلك، ثمة أهداف فرعية للدراسة، يمكن تلخيصها حسب التالي:

- رصد الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني خلال أزمة كورونا (COVID-19).
- تسليط الضوء على تصنيفات الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم.
- تحليل مدى قدرة سياسات التعليم الإلكتروني على ضمان عدالة وصول الطلاب للعملية التعليمية.
- تقديم مقترحات وتوصيات عملية لمعالجة فجوات الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم.

أهمية الدراسة:

تستببط هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على قياس حجم الإنفاق الفعلي على التعليم الإلكتروني خلال مرحلة الطوارئ، وانعكاس ذلك على السياسات المالية لوزارة التربية والتعليم، وتقييم مدى جاهزيتها لضمان وصول التعليم إلى الطلاب كافة، بمختلف فئاتهم، من منظور العدالة الاجتماعية.

المشكلة/المسألة الرئيسية في الورقة البحثية:

منذ إعلان حالة الطوارئ بسبب الجائحة، وجدت المؤسسات الفلسطينية نفسها في حالة إرباكٍ وتخبطٍ، إذ لم تكن هناك أي إشارات سابقة أو خطوات تمهيدية لحالة الطوارئ. ونتيجةً للانتشار السريع والخطير لفيروس "كوفيد-19"، لم تكن هناك إجراءات موحدة أو متوائمة سوى تطبيق الإجراءات التي كانت تصدر من قبل الحكومة الفلسطينية، وبتوصيات من وزارة الصحة.

ومن أجل تدأرك المشكلة، اتخذت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بعض الإجراءات للحفاظ على سلامة المواطنين، بمن فيهم الطلاب/الطالبات والمعلمون/ات والمشرفون/ات والمرشدون/ات وغيرهم من الطواقم العاملة في قطاع التعليم، التي اقتصرت على إغلاق المدارس والجامعات، إلا أن هذه الإجراءات جاءت منقوصةً، لأنها لم توفر الآليات اللازمة لاستكمال العملية التعليمية خلال الأشهر الخمسة الماضية، وبالتالي فقد تسبب ذلك بتعثر العملية التعليمية لدى الطلاب خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019-2020.

وفي فترة الإعلان عن امتحانات الثانوية العامة، التي عُقدت بنجاح في الفترة الممتدة ما بين 31 أيار و18 حزيران للعام 2020، اتبعت الوزارة مجموعةً من الإجراءات التي تضمنتها البروتوكولات الصحية والمرتبطة باستقبال الطلاب والمعلمين/ات والعاملين/ات، إضافةً إلى إجراءات خاصة لتسهيل دخول الطلاب وخروجهم من قاعات الامتحانات ضمن إجراءات الصحة والسلامة، ومن خلال لجان متخصصة.⁴ خلال جائحة كورونا، خضع 67 ألف⁵ طالب وطالبة لامتحانات الثانوية العامة (التوجيهي)، ما وضع وزارة التربية في ضائقة بسبب ضرورة توفير منصات تعليمية لاستكمال

⁴ <https://www.mohe.ps/home/2020/04/28/-/متحانات-التعليم-تستعد لتنظيم امتحانات->

⁵ <https://www.maannnews.net/news/2002884.html>

عملية التعليم للطلبة. وبالتزامن توجهت الوزارة إلى شركة "I Teacher" التي وفرت منصة تعليمية لجميع المواد الدراسية بحسب المنهاج المعتمد من وزارة التربية والتعليم، وقد استخدم المنصة 23 ألف طالب وطالبة، أي ما يعادل 30% من طلاب الثانوية العامة.⁶

ووفق هذا الإجراء، تم إيقاف العملية التعليمية (الوجاهية، أي التي تحُث وجهاً لوجه) كباقي الخدمات الاجتماعية، ما عدا الخدمات الصحية، وتم إغلاق جميع مدارس الضفة الغربية وجامعاتها وكلياتها، بما في ذلك المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وترك استخدام لبعض المحاولات لتجديد صفحات التواصل الاجتماعي والتعليم الإلكتروني التي تم توظيفها على مستوى محلي وضيق جداً، ولم تكن معممةً على جميع الطلاب والأهالي.

من الجدير ذكره أن عدد طلاب المدارس في فلسطين بلغ نحو 1,313 مليون طالب وطالبة، منهم 1,063 مليون طالب وطالبة في المرحلة الأساسية، بواقع 50,8% من الذكور مقابل 49,2% من الإناث. كما أن هناك 250 ألف طالب وطالبة في المرحلة الثانوية بواقع 45,2% من الذكور مقابل 54,8% من الإناث⁷ بحسب البيانات الأولية لمسح التعليم للعام الدراسي 2019-2020.

وبالتالي، أصبح من المهم إجراء بحثٍ لتقييم تدخلات وزارة التربية والتعليم خلال فترة جائحة كورونا، والتعرف على مستويات الإنفاق النابعة من التدخلات والآليات التي اتخذتها الوزارة، إضافة إلى خططها المستقبلية والموازنات المقترحة، وتوفير أرضية مبنية على معلومات موثقة لتطوير تدخلاتٍ مستقبليةٍ ومناسبةٍ لاحتياجات شركاء العملية التعليمية في فلسطين.

منهجية الدراسة:

في هذه الورقة البحثية، تم اتباع منهجية البحث الكيفي (Qualitative Research) من خلال آليتين:

- إجراء مقابلات مع الجهات ذات العلاقة.
- مراجعة المصادر الثانوية.

تم توظيف آلية مراجعة المصادر الثانوية من خلال مراجعة أدبية لبعض المواد المرتبطة بموضوع التعليم الإلكتروني (e-learning) والتعليم عن بُعد (distance learning) والتعليم المدمج (blended learning) إضافةً إلى بعض المواد والأبحاث بشأن تجارب التعليم الإلكتروني، خاصةً في فلسطين. أما الآلية الثانية، فتتمثل في إجراء مقابلات مع الأطراف ذات العلاقة بوضع السياسات التعليمية، خاصةً طواقم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (طاقم المناهج، وطاقم

⁶ خلال مقابلة مع السيد عبد الله قدح، أحد مؤسسي منصة "I Teacher".

⁷ نحو 2-27 مليون طفل في فلسطين حتى منتصف 2020 <https://saqa.news/post/280491/2020>

المالية، والطاقي الفني المتعلق بصفحات التعليم الإلكتروني ومنصاته)، والمتخصصين في مجال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، إضافةً إلى التركيز على جانب إنفاق وزارة التربية والتعليم، وبشكلٍ مقارنٍ بين العامين 2019 و2020 (من شهر كانون الثاني حتى أيار في كلا العامين)، من أجل مقارنة الإنفاق ورصده ما قبل جائحة كورونا وما بعدها. وتم التركيز على التدخلات التي تمت خلال هذه الأشهر من أجل القياس عليها فيما يتعلق بالاحتياجات لخطة العودة إلى المدارس.

تعريف المصطلحات:

الفرق بين التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد، والتعليم المدمج

التعليم الإلكتروني: هو منظومة تعليمية لتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للطلاب أو المتدربين في أي وقت وفي أي مكان باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات التفاعلية (مثل: الإنترنت والقنوات التلفزيونية والبريد الإلكتروني وأجهزة الحاسوب والمؤتمرات عن بُعد.. إلخ) بطريقة متزامنة (synchronous) أو غير متزامنة. ويمكن اعتبار التعليم الإلكتروني أسلوباً من أساليب التعليم، يعتمد على تقديم المحتوى التعليمي وتعزيز المهارات والمفاهيم لدى المتعلم عبر تقنيات المعلومات والاتصالات ووسائطها المتعددة. ومن خلال ذلك، تتم إتاحة المجال للطلاب بأن يتفاعل بشكل نشيط مع المحتوى، والمدرس/ة والزملاء بصورة متزامنة أو غير متزامنة في الوقت والمكان والسرعة التي تناسب ظروف المتعلم وقدرته، وإدارة كافة الفعاليات التعليمية ومتطلباتها بشكل إلكتروني خلال الأنظمة الإلكترونية المخصصة لذلك.⁸

أثناء المقابلات مع جهات الاختصاص، كان محور الحديث عن وجود فكرة مغلوطة لدى الكثير من الناس، وهي أن التعليم الإلكتروني يتم فقط مباشرة (online) وباستخدام أجهزة الحواسيب فقط، لكن تبين من التعريف أعلاه أن التعليم الإلكتروني له مفهوم أوسع، يشمل قنوات عدة (منها قنوات وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام كافة، كالتلفزيون والقنوات التعليمية المتخصصة) يتم من خلالها إيصال المعلومات. يمكن أن يحدث ذلك بشكل متزامن أو غير متزامن، ما يعني أن جزءاً من التعليم يتم مباشرة على خطوط الإنترنت، وعلى الطالب التواجد في وقت محدد، في حين أن غير المتزامن هو أن يحصل الطالب على المادة التعليمية، وأن يستطيع مراجعتها في أي وقت، وغير مطلوب منه التواجد في وقت معين للحصول على المعرفة. يُعد هذا التعريف مهماً لأنه يفسح المجال لمقدمي خدمات التعليم بأن يجدوا العديد من الوسائل البديلة للتعليم الوجيه (وجهاً لوجه داخل الغرفة الصفية).

التعليم عن بُعد: يشمل هذا المصطلح العديد من أوجه التعليم التي لا تعتمد فقط على التكنولوجيا وإنما يعتمد المصطلح في مفهومه على التباعد المكاني بين الأشخاص. ويمكن تعريفه كما يلي: "عملية الفصل بين المتعلم والمعلم والكتاب في بيئة التعليم، ونقل البيئة التقليدية للتعليم من جامعة أو مدرسة أو غيرها، إلى بيئة متعددة ومنفصلة جغرافياً، وهو ظاهرة حديثة للتعليم تطورت مع التطور التكنولوجي المتسارع في العالم، والهدف منه إعطاء فرصة التعليم وتوفيرها لطلاب لا يستطيعون الحصول عليه في ظروف تقليدية ودوام شبه يومي". وهذا المفهوم هو عكس التعليم الوجيه ولكنه ليس مرتبطاً بشكل كامل بالتكنولوجيا، بحيث إن الطالب قد يحصل على المواد التعليمية من خلال رزمة تعليمية أو مواد

⁸ ما هو التعليم الإلكتروني/ <https://www.new-educ.com/>

مكتوبة، ومع التطور التكنولوجي بدأ استخدام التلفاز والحاسوب من أجل تسهيل العملية التعليمية، إلى أن دخل الإنترنت في مجال التعليم وارتبط بمصطلح التعليم عن بُعد بتكنولوجيا المعلومات.

التعليم المدمج: يُعرّف التعليم المدمج بأنه إحدى صيغ التعليم أو التعلم التي يندمج فيها التعلم الإلكتروني مع التعلم الصفي التقليدي في إطار واحد، حيث يتم توظيف أدوات التعلم الإلكتروني سواء المعتمدة على الحاسوب أو على الشبكة في الدروس، مثل معامل الحاسوب والصفوف الذكية، ويلتقي المعلم مع الطالب وجهاً لوجه معظم الأحيان (حسن زيتون، 2005، ص: 173).⁹

إن الهدف من الخوض في التعريفات السابقة هو توضيح وجهة نظر من تمت مقابلتهم من ذوي العلاقة، بحيث إنهم يستخدمون هذه المصطلحات في شرح رؤيتهم للحل المرتبط بالعام الدراسي المقبل. فقد أجمع هؤلاء على أن التعليم المدمج هو من أفضل الحلول المطروحة للتعامل مع جائحة كورونا في السياق الفلسطيني، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على سلامة الطلاب والكوادر، وفي الوقت نفسه الحفاظ على استمرارية العملية التعليمية وعدم انقطاع الطلاب عن المدارس وبأقل الخسائر الممكنة، وهذا ما أكدته إعلان وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول خطة العودة إلى المدارس.

تحليل النتائج:

الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني خلال أزمة كورونا (COVID19)

نظرة عامة على تصنيفات الإنفاق الحكومي على وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال النص الأول من العام 2020:

بحسب تقارير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2020 التي أصدرتها مؤسسة "مفتاح"، اعتماداً على تقارير الإنفاق نصف السنوي للعام 2020 على القطاع الاجتماعي الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة التربية والتعليم (1,330.2) مليون شيكل، في حين بلغ الإنفاق الفعلي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (56,8) مليون شيكل، أي ما مجموعه (1,387.1) مليون شيكل لكلتا الوزارتين، من أصل (6,440.4) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية في النصف الأول للموازنة العامة 2020، أي ما نسبته (21,5%) من إجمالي النفقات.¹⁰ ويُبين الجدول التالي مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن لوزارة التربية والتعليم العالي 2019، مع كلٍّ من مجموع (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) 2020/ بالشكل.

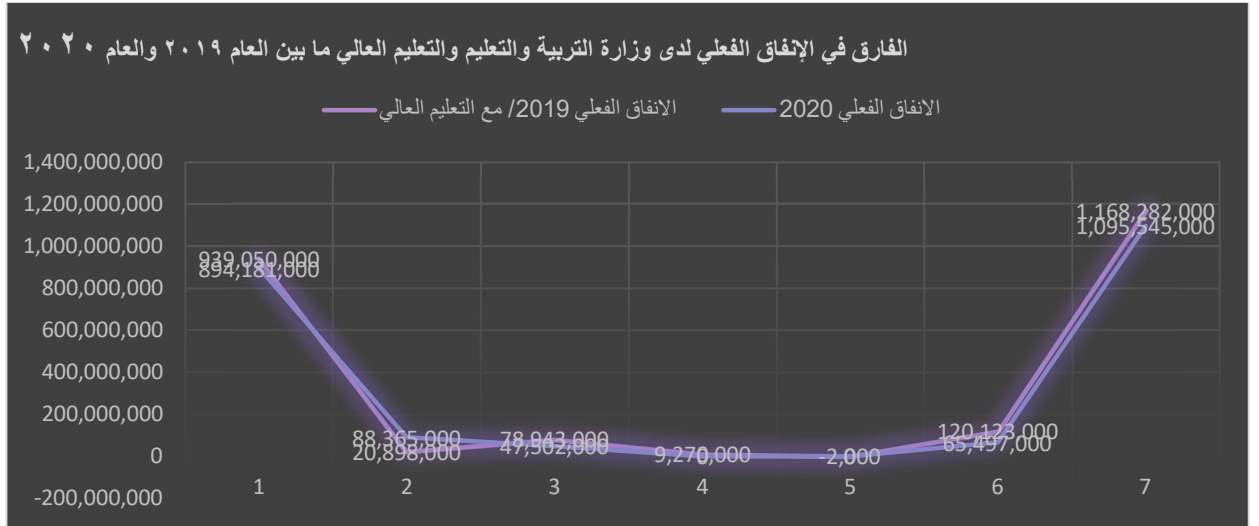
⁹ ما هو-التعليم-المدمج <https://www.new-educ.com/>

¹⁰ تقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن، مفتاح، 2020- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر حزيران 2020، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 10 آب 2020، جدول رقم (5 ب).

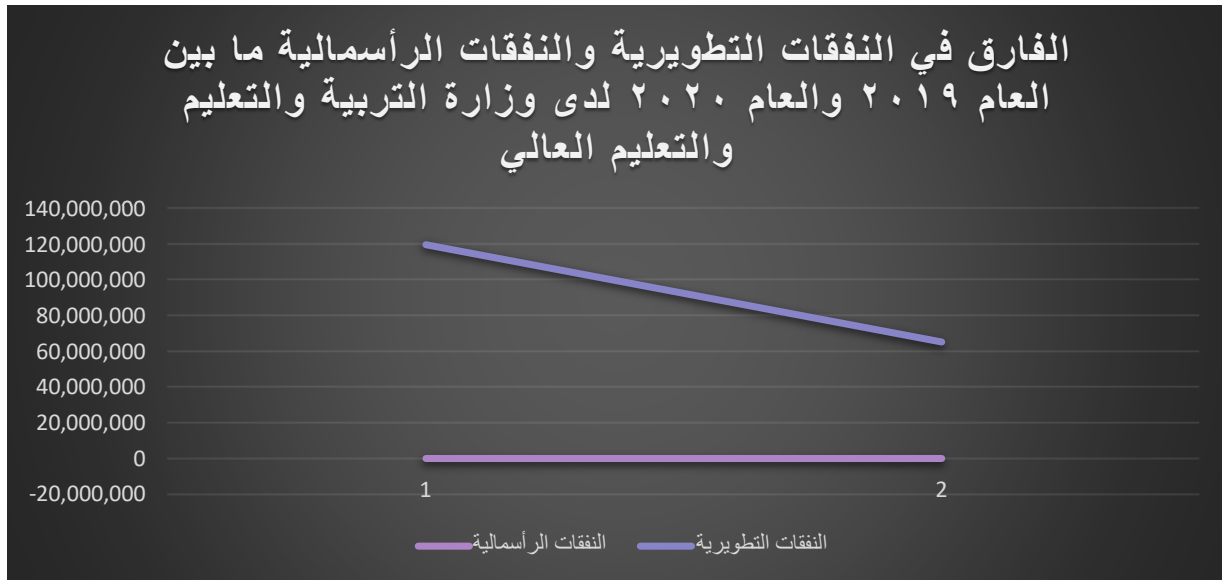
البند	الإنفاق الفعلي 2019/ بالشكل	الإنفاق الفعلي 2020/ بالشكل	نسبة التنفيذ بين 2020/2019
الرواتب والأجور	1,124,165,000	1,105,167,000	%98,31
مساهمات اجتماعية	38,861,000	109,897,000	%282,80
السلع والخدمات	87,441,000	80,353,000	%91,89
النفقات التحويلية	14,275,000	7,220,000	%50,58
النفقات الرأسمالية	55,000	3,000	%5,45
النفقات التطويرية	137,726,000	84,417,000	%61,29
المجموع	1,402,523,000	1,387,057,000	%98,90

أما فيما يتعلق بمراجعة تقارير وزارة المالية الفلسطينية الشهرية ومقارنة نسب الإنفاق والتحويلات المالية، فقد كان هناك تباين خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 مقارنة بالعام 2019 كما هو مشار في الرسومات البيانية التالية، بحيث إن الفارق في النفقات الرأسمالية والتطويرية في الوزارة سلبي لصالح العام 2019. تقيّد مقارنة مصادر التمويل للتدخل لوزارة التربية والتعليم ما بعد جائحة كورونا أنّ مصادر التمويل للإجراءات بشكل عام كانت من ممولين خارج الموازنة السنوية المرصودة من قبل وزارة المالية إلا فيما يتعلق بتهيئة المدارس؛ إذ أنفقت وزارة المالية مليوني دولار على تهيئة الغرف والبنية التحتية في المدارس وبقيت الحاجة لتغطية مليون دولار لاستكمال العمل. أما بالنسبة للوحدات التعليمية فقد تمت تغطيتها من وزارة المالية ولكن لم يتم تحديد تكلفة كل وحدة.

يرينا الرسم البياني التالي الفرق في الإنفاق ما بين العامين 2019 و 2020 مع التركيز على الأشهر الخمسة الأولى من كل عام، ويبيّن الرسم البياني عدم وجود اختلاف كبير في الإنفاق بشكل عام، وبالتالي لم يتم التوصل إلى معلومات تشير إلى قيام وزارة التربية والتعليم بتكبد إنفاق أعلى بسبب جائحة كورونا.



- أما الرسم البياني التالي، فيبين الفارق في الإنفاق على النفقات التطويرية والنفقات الرأسمالية بين العامين 2019 و2020؛ خاصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من كل عام. يشير الرسم البياني إلى وجود فارق في النفقات التطويرية والرأسمالية ما بين العامين لصالح العام 2019، إذ شهدت النفقات التطويرية والرأسمالية انخفاضاً في العام 2020، وبالتالي لا يوجد مؤشر حول اتخاذ أي إجراءات خلال الجائحة، ولا توجد معلومات تؤكد أو تنفي قيام الوزارة باستغلال النفقات خصيصاً كاستجابة للجائحة.



- بناءً على تقرير الأونروا¹¹ بخصوص الإنفاق على التعليم خلال جائحة كورونا ومقارنته مع التعليم ما قبل جائحة كورونا، تبين أن التكلفة للطالب/ة الزائدة عن الوضع الطبيعي ما قبل جائحة كورونا هي 140 دولاراً، بحيث إن التكلفة للطالب/ة في العام الدراسي 2018-2019 كانت 960 دولاراً، فيما ستصبح التكلفة 1100 دولار للطالب/ة. وتشمل التكلفة الخدمات التالية: التعقيم للمرافق التعليمية واستخدام الأدوات المعقمة للطلاب والطواقم، بالإضافة إلى التدريبات للمعلمات/ين والمرشدين/ين وتوفير الرزم التعليمية للطلاب الذين لا يستطيعون الوصول إلى خدمات التعليم الإلكتروني، علماً أن عدد الطلاب الملتحقين في مدارس الأونروا 46,318 طالباً وطالبة من المراحل التعليمية كافة. وإذا ما تم احتساب الزيادة وتقديرها كتكلفة لتنفيذ الإجراءات الوقائية بحسب البروتوكولات الصحية، فإن تكلفة الطالب ستصبح 1140 دولاراً للطالب/ة، علماً أن تكلفة الطالب/ة لدى وزارة التربية والتعليم بلغت 1000 دولار قبل الجائحة.
- ولتجنب حالة ارتفاع التكلفة، خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والناجمة عن احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة، التي تعد المصدر المالي الرئيسي لتغذية الخزينة العامة، خاصة التكلفة الإجمالية لكل طالب/ة، فإن خطة الوزارة ستنّفذ بالتركيز على استخدام نفس المصادر وأعضاء الهيئة التدريسية من خلال اعتماد نظام المناوبة، وبالتالي فإن تكلفة خطة العودة للمدارس ستتطلب موازنات محددة لصالح التعقيم للالتزام بإجراءات الوقاية، إضافة لتصنيفات الإنفاق الأخرى والاعتيادية والمتعلقة برواتب المعلمات/ين، والنفقات التشغيلية والتحويلية.
- وبالنسبة للتكلفة التقديرية الخاصة بتدريب المعلمين/ات والطواقم لتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من استخدام أدوات التعليم الإلكتروني، فقد تبين من خلال معظم المقابلات مع دوائر الوزارة أنه لم يتم رصد موازنة منفصلة، حيث تم دمجها مع تكلفة توفير الأجهزة في أغلب الأحيان ويتم التدريب من قبل الطواقم المختصة في وزارة التربية والتعليم، بينما قامت الأونروا بدمجها مع التكلفة الكلية للطالب الواحد.
- في دراسة قامت بها جمعية مراقبي المدارس (AASA) وجمعية مسؤولي الأعمال المدرسية الدولية (ASBO) حول تكلفة التدخلات المتعلقة بالعودة للمدارس خلال جائحة كورونا،¹² تم تفصيل الخدمات التي ستقدم وتكلفة

¹¹ ملحق رقم ٢ – تقرير الإنفاق على التعليم في الأونروا.

¹² <https://www.asumag.com/covid-19/article/21133640/reopening-means-an-additional-18-million-in-costs-for-averagesized-school-district-administrators-estimate>

كل خدمة. لكن من الصعب توفير بعض الخدمات في فلسطين كفكرة تأمين المواصلات الآمنة للطلاب، نظراً للحاجة إلى جهد وتمويلٍ عياليّ للحصول على هذه الخدمة، فكانت المعطيات كالتالي: في حال معدل كان لدينا 8 مدارس فيها 3,695 طالباً/ة يستخدمون 183 غرفة صفية ويعمل معهم 329 من أفراد الطواقم التعليمية، مع توفير 40 حافلة تعمل بطاقة 25%؛ فهناك حاجة لصرف 1,778,139 دولاراً لتوفير الخدمات التالية: متابعة الصحة والتعقيم والنظافة، وطاقم إضافي لتطبيق بروتوكولات الحماية، ومعدات الحماية الشخصية، وتوفير مواصلات آمنة للطلاب ضمن بروتوكولات الحماية المطلوبة؛ وذلك من أجل إعادة دمج الطلاب في المدارس.

- وبحسب الأرقام الواردة أعلاه وبناءً على إحصائية العام الدراسي 2018-2019 الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء،¹³ فقد وصل عدد المدارس إلى 2,300 مدرسة في الضفة الغربية، و36,804 معلمين ومعلمات و720,943 طالباً وطالبة. كما تبين أنه، من أجل العمل على الوضع المثالي للتدخل خلال جائحة كورونا، تحتاج وزارة التربية والتعليم إلى مراجعة الموازنات السنوية وتكثيف جهودها. فإذا اعتبرنا أن كل طالب سيكلف الوزارة 140 دولاراً سنوياً حسب ما تم احتسابه من قبل الأونروا بناء على السياق الفلسطيني، فستكون الموازنة المطلوبة 100,932,020 دولاراً كتكلفة إضافية على التكلفة السنوية لعدد الطلاب الحالي في الضفة الغربية فقط.¹⁴

¹³ http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/708/default.aspx

¹⁴ تم استثناء قطاع غزة من الدراسة نظراً لأن التعليم في القطاع بقي وجاهياً، ولم تنقطع العملية التعليمية، وأيضاً لأن حالات الإصابة بفيروس كورونا في القطاع بقيت محدودة.

برامج التعليم الإلكتروني لدى وزارة التربية والتعليم:

في هذا القسم، سيتم نقاش أثر الجائحة على السياسات التعليمية في فلسطين بعد اتخاذ إجراءات التعلم عن بُعد. فقد تضمنت المقابلات مع ذوي العلاقة¹⁵ موضوعات مرتبطة بأثر جائحة كورونا على العملية التعليمية، والكشف عن بعض الفجوات المتعلقة بمنصات التعليم الإلكتروني والإجراءات التي تم اتخاذها. فمن خلال المقابلات، تبين أن الجائحة كانت ذات أثر سلبي مضاعف في المسيرة التعليمية للطلاب في فلسطين؛ خاصةً لعدم وجود خطط طوارئ أو خطط بديلة للتدخل أثناء الجائحة، وجاءت الجائحة مفاجئة لجميع القطاعات والتخصصات.

في فتق ما قبل كورونا، لم تكن هناك ثقافة التعلم عن بُعد بشكل ممنهج بين الطلاب والمعلمين والأهالي؛ خاصة في إدماج التكنولوجيا في التعليم من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. استند ذلك على افتراض أن المدارس ستكون دائماً مفتوحة ومتاحة للجميع، أي أن العملية التعليمية اقتصر على التعليم الوجاهي، وكان استخدام التكنولوجيا يتم فقط ضمن هذا الإطار.

في العام 2012، تم إطلاق منصة تعليمية لم تكن موجهة للطلاب والجمهور، إنما وُجدت فقط للمعلمين لوضع بيداغوجيا تربوية لكي يتم إعطاء الحصص الدراسية؛ وهذه إحدى الثغرات الأساسية في هذه المنصة.

أما المنصة التعليمية الحالية، فقد تم إطلاقها في حزيران 2019 للأهالي والطلاب والمعلمين، وتم تطوير المنصة بشكل يتماشى مع مبدأ التعليم الإلكتروني، وأن تكون مفتوحة للجمهور والطلاب على حد سواء، وتحتوي على المناهج ومورّعة على الصفوف المختلفة. تسمى هذه المنصة "البوابة التعليمية الفلسطينية" (www.elearn.edu.ps) ولها قناة على اليوتيوب تحت الاسم نفسه إضافةً إلى صفحة "بيئة التواصل المدرسي" التي تتعلق بالمعلومات المرتبطة بالطلاب والنتائج المدرسية (www.eschool.edu.ps).

أما فيما يتعلق بالمتابعة والتقييم لاستخدام هذه الصفحة، لم توجد هناك أي بيانات تحدد من قام باستخدام المنصة (الأهالي، أو الطلاب، أو الجمهور) أو إذا ما كانوا ذكوراً أو إناثاً أو أي تصنيف آخر. وبالتالي فهي لا ترصد نسبة الطلاب والأهالي الذين قاموا باستخدامها، ولا تشمل جميع الطلاب، ولا يمكننا اعتبارها شمولية حتى هذه اللحظة، وللأسف لا نعرف مدى قدرتها الاستيعابية من حيث المستخدمين.

كما تم العمل مع مجموعة من المدارس من خلال مؤسسة "شركاء في التنمية المستدامة"، التي قامت بتوزيع أجهزة إلكترونية على الطلاب والأهالي، من خلال تمويل مباشر من أفراد المجتمع. وتم استهداف وحدات إدارة المدارس وطلاب المدارس من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الممولة والشركات العالمية من أجل التمويل لتوفير الأجهزة الإلكترونية اللازمة.

¹⁵ ملحق رقم 1 يتضمن قائمة الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معمقة معهم.

وفي العام 2015، بدأ مشروع الرقمنة مع وزارة التربية والتعليم من أجل توفير الأجهزة الإلكترونية والألواح الذكية للطلاب والمدارس بتمويل من ضريبة المعارف وبالتعاون مع المجالس المحلية. ومن خلال المقابلة مع مؤسسة "شركاء في التنمية المستدامة"، تم تحديد العدد الكلي للأجهزة التي تم توفيرها للطلاب من ضريبة المعارف بين العامين 2016 و2018، وهو 8034 جهازاً، بحيث إن التكلفة للطالب هي 300 دولار للجهاز الواحد، إذ شاركت في هذا المشروع بلديتا رام الله والبييرة وبلدية بيتونيا (اتحاد البلديات الثلاث)، وقامت بهذه العملية لمرة واحدة، لكن بكميات كبيرة للطلاب، كما شاركت في المشروع بلدية بيت لحم لمرة واحدة، وبلديتا جنين ونابلس، إذ قامت بتكرار العملية من مرتين إلى ثلاث مرات، وبأعداد أجهزة متفاوتة، وتوزعت باقي المشاركات على بلدية طوباس لمرة واحدة، وبلدية أريحا لثلاث مرات، وبلدية الشيوخ لمرة واحدة، وبلدية بيت ساحور لمرة واحدة أيضاً.

قُرت تكلفة الجهاز شاملة تدريب الطالب والمعلم/ة بنحو 320 دولاراً أمريكياً بناءً على تقدير مؤسسة "شركاء في التنمية المستدامة" وتقديرات المشروع ما بين العامين 2016 و2018. كما قُدرت مؤسسة "شركاء في التنمية المستدامة" أنه تم توفير خدمة الإنترنت لـ 2000 مدرسة بشكل مجاني من قِبل شركة الاتصالات الفلسطينية وبسرعات مختلفة.

خلال الفترة الماضية، تم العمل على تطوير الألعاب التعليمية الهادفة المرتبطة بالسلوك والمنهاج والتعليم المهني، وكانت ترافقها ورشات عمل للأهالي وورش عمل للمعلمين في كيفية توظيف التكنولوجيا، لم تكن هناك إمكانية لتغطية كل طلاب فلسطين، والسبب وراء ذلك هو أن بعض المناطق الفلسطينية ليست لديها ضريبة معارف بحكم التصنيفات المتبعة لدى وزارة الحكم المحلي. كما تم توفير الأجهزة لبعض المناطق النائية لكنها اقتصرت على نسبة محددة من الطلاب ولم تكن شاملة لجميع الطلبة.

بعد الاستفسار من اتحاد البلديات عن مشاركة البلديات في دعم التعليم والتعليم الإلكتروني من خلال ضريبة المعارف، تبينت الأمور التالية:¹⁶

- "لقد قامت وزارة التربية والتعليم خلال السنوات السابقة بشراء وتوزيع مجموعة من الأجهزة المحمولة (Tablets) في العديد من المدارس. وقد ساهمت البلديات بنسبة كبيرة من هذه الأجهزة من خلال صناديق ضريبة المعارف، التي يتم استخدام وارداتها لتطوير البنية التحتية للمدارس القائمة، أو إنشاء مدارس جديدة بحسب الحاجة لذلك.
- وفقاً للأنظمة السارية في ضريبة المعارف، تتولى البلديات جباية ضريبة المعارف ضمن حدودها الجغرافية، وتتولى وزارة المالية جباية ضريبة المعارف في حدود المجالس القروية (القرى)، ولا تقوم وزارة المالية بجباية هذه الضريبة من المناطق الواجب عليها جبايتها منها، في حين تعاني العديد من البلديات من عدم جباية هذه الضريبة بسبب الممانعة المجتمعية، حيث لا يوافق المواطنون على دفعها لصالح البلديات، خصوصاً في البلديات الصغيرة والبلديات الواقعة في مناطق "ج". ولكن، تستمر هذه البلديات بالصرف على المدارس من

¹⁶ الرسالة التي وجهها السيد عبد الله عناتي، مدير عام اتحاد البلديات، بتاريخ 6 آب 2020 عبر البريد الإلكتروني استجابةً للسؤال الذي تم إرساله عبر البريد الإلكتروني وبناءً على طلبه.

مواردها الخاصة، ولا توجد إحصاءات دقيقة حول نسب الجباية أو عدد البلديات التي تجبي هذه الضريبة أو لا تجبها.

- وتنظّم جباية وإدارة أموال ضريبة المعارف في فلسطين حسب النظام الأردني رقم (1) لسنة 1956 والأمر العسكري رقم (1194) لسنة 1987، حيث ورد فيها آليات الجباية وأوجه الصرف. وحسب هذه الأنظمة، لا يوجد ضمن بنود الصرف ما يتيح الصرف على الأجهزة/ الأنشطة الإلكترونية، في حين يجري العمل خلال هذه الفترة على إصدار نظام فلسطيني لضريبة المعارف (تحت اسم "ضريبة التربية والتعليم") بالشراكة بين الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وبين وزارة التربية والتعليم، حيث تسعى هذه الجهات لتطوير مختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية المرتبطة بهذه الضريبة؛ بما فيها أوجه الإنفاق، ويرى الاتحاد ضرورة إدراج الصرف على تطوير البيئة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية ضمن أوجه إنفاق هذه الضريبة، كجزء من مكونات البنية التحتية اللازمة للنهوض بعملية تعليمية عصرية.

سياسات التعليم الإلكتروني وضمان عدالة وصول الطلاب للعملية التعليمية:

في الوقت الحالي، توجد محاولات حثيثة لدى وزارة التربية والتعليم لوضع خطة تدخل تحضيراً لبدء العام الدراسي الجديد، وبما يترجم القدرة على وصول جميع الطلاب إلى الخدمات التعليمية، وتشمل الخطة عمل رزم دراسية للطلاب الذين لم يحالفهم الحظ في الوصول إلى صفحات التعليم الإلكترونية، حتى يتمكن الطلبة من تعويض ما فاتهم نتيجة تعذر وصولهم إلى المنصات الإلكترونية التعليمية، بالإضافة إلى التفكير الجدي بالانضمام إلى برنامج " Microsoft Teams"، وهو برنامج قادر على تمكين الطلبة والهيئة التدريسية على خلق بيئة تفاعلية، ولكن بسبب ارتفاع التكاليف لتكلفة استخدام هذا البرنامج وغياب المصادر العلمية أو التقارير الهادفة لرصد وتقييم استخدام المنصات التعليمية وتبيان الفئات المستفيدة، والفئات التي تعذر وصولها لهذه المنصات، الأمر الذي يُعدّ أمراً ملحاً لتطوير هذه المنصات لضمان وصول جميع الطلاب وتدارك أي عيوب قد تواجه هذه المنصات مستقبلاً، خاصة في حالة الاستخدام الكبير لهذه المنصات من قبل جمهور الطلبة، ومن خلال المقابلات مع ذوي العلاقة تبين أنه وإلى حين إعداد وزارة التربية خطة تدخلها للعام الجديد 2020-2021، لم تتوفر أي تقييمات، خاصة بكفاءة المنصات التعليمية الإلكترونية أو عدد مستخدميها، الأمر الذي يبقى الطواقم العاملة في الوزارة غير قادرة لوضع خطة دمج فاعلة للطلبة الذين لم يتمكنوا من المشاركة أو الوصول إلى المنصات التعليمية.

ولتقييم سياسات التعليم الإلكتروني وما يرتبط بها من مؤشرات ذات دلالة على قدرتها في تعزيز دمج الطلبة في العملية التعليمية، تم إجراء مقابلة مع مؤسسة "شركاء في التنمية المستدامة" (PSD)؛ وهي مؤسسة متخصصة في إطلاق منصات التعليم والتعليم الإلكتروني. ومن خلال مشروع "نت كتابي"، الذي عملت المؤسسة على تنفيذه منذ العام 2016، بهدف المساهمة في تزويد الطلبة بالأجهزة والتدريب على استخدامها، وتطوير المحتويين الإلكتروني والرسمي للمواد التعليمية، وبالتالي فإن تنفيذ المشروع تطلب توفر الأجهزة وما رافقه من تدريبات عملية على طريقة الاستخدام، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لتطوير المحتوى التعليمي لدى المنصات وتكييفه مع مختلف احتياجات الطلبة، كما تتطلب المنصات متابعة حثيثة لتفادي الأعطال التقنية، والحفاظ على توفر المنصة بشكل دائم لتقديم خدماتها.

وفي هذا الإطار، تم التواصل مع إدارة التهيئة في المدارس¹⁷ لتقدير الموازنات المرصودة لتهيئة المدارس لمرحلة استقبال الطلبة في ظل الظروف الاستثنائية، التي تركز بمجملها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة انتشار الفيروس بين الطلبة واستئناف العملية التعليمية وفق محاذير عالية، حيث تمت الإشارة إلى أن مصادر التمويل للهيئة تأتي من وزارة المالية فيما يقدر بمليون دولار، فيما سيتم تمويل 900 ألف دولار من الشركاء في الائتلاف للتعليم، إضافةً إلى 100 ألف دولار كمساهمة من أولياء الأمور والمدارس.

أما فيما يتعلق بالتعقيم، وبعد الاستفسار من دائرة الصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم،¹⁸ فتم التوصل إلى أن الموازنة التقديرية للتعقيم في المدارس تبلغ 10 ملايين شيكل، ليكون نصيب المدرسة الواحدة 450 دولاراً كموازنات تعقيم ووقاية، بحيث إن مصدرها من الدول المانحة والشريكة في فريق عمل التعقيم (Hygiene Task Force) برئاسة اليونيسيف، إضافةً إلى مساهمات محلية من المدارس. كما تمت الإشارة إلى أن هذه الموازنة تكفي لمدة 4 أشهر فقط للحفاظ على دورية التعقيم للمدارس، أي حتى نهاية الفصل الأول من العام الدراسي 2020-2021.

أما محتوى المواد التعليمية والمناهج، وبالرجوع إلى دائرة المناهج،¹⁹ فإنه سيتم العمل على توفير فرص تعليمية بشكلٍ عادلٍ لجميع المدارس في مختلف المناطق، حيث سيتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة على حدة، بحيث إن هناك إمكانية التعليم الوجاهي الكامل للطلاب في بعض المناطق التي يوجد فيها عدد طلبة قليل نسبياً، بشرط ألا يتجاوز

¹⁷ مقابلة مع السيدة وسام نخلة، مدير عام التهيئة في المدارس- وزارة التربية والتعليم
¹⁸ مقابلة مع الدكتور إيهاب شكري، مدير عام الصحة المدرسية- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية
¹⁹ مقابلة مع د. ثروت زيد، مدير عام المناهج - وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

عدد الطلبة 10 طلاب في الغرفة الصفية، التي قد تمكنهم من إدارة المرافق التعليمية لخدمة استمرار العملية التعليمية وفق الإجراءات الوقائية المتبعة لمنع انتشار فيروس "كوفيد-19"، وفي حال تعذر استمرار فتح المدرسة نتيجة تبين وجود حالات موصية فيها، سيتم تحويل مسار العملية التعليمية إلى التعليم عن بُعد، كما سيتم الاعتماد على الإمكانيات المتاحة لتحقيق التعليم المدمج ما بين الوجاهي والإلكتروني.

وفي السياق ذاته، فإن من المهم الإشارة إلى أنه تم تجهيز وحدات تعليمية متمازجة غير الرزم، ويتم من خلالها تنظيم المفاهيم الموجودة في المحتوى، والتركيز على الجوانب الرئيسية والمهارات بشكل مكثف ومقتضب، حيث تقدّم المواد التعليمية على 4 فترات، كل فترة تسمى وحدة تعليمية وتحتوي على أوراق عمل، ونماذج واختبارات للتقويم الختامي لكل وحدة، ونماذج وأدوات التقويم الأصيل، إضافةً إلى الكتب المدرسية. وسيتم توفير هذه الوحدات إما بشكل مطبوع للطلاب الذين لا تتوفر لديهم وسائل التعليم الإلكتروني، أو سيتم توفيرها لهم إلكترونياً من خلال إرسالها للمديريات ثم للمعلمين ومن ثم إلى الطلاب. أما بالنسبة للتكلفة، فهناك تكلفة إضافية تتم تغطيتها من قبل وزارة المالية ولا توجد مصادر دعم أخرى.

من خلال المقابلات مع ذوي العلاقة، تبين عدم وجود إحصاءات واضحة لدى وزارة التربية والتعليم بخصوص نسبة الطلاب الذين تمكنوا من الوصول إلى المواد التعليمية عبر وسائل التعليم الإلكتروني، التي لا تعدّ منصات بالمعايير والمنصات التعليمية المعدة لتقديم هذه الخدمات.

وبالتوجه إلى القطاعات الشريكة في بلورة السياسات التعليمية في فلسطين، ومنها المؤسسات الأهلية التي تعمل على تطوير قطاع التعليم بالشراكة مع وزارة التربية، تم تشكيل عدد من الائتلافات ومنها الائتلاف الخاص بمؤسسات التعليم في فلسطين تحت إطار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛ ويضم هذا الائتلاف في عضويته كلاً من وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومكتب الأونروا واليونسكو (الأمم المتحدة)، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الداعمة للتعليم في فلسطين.

وخلال التواصل مع مركز إبداع المعلم وهو مؤسسة عاملة في قطاع التعليم، تمكّنّا من الحصول على معلومات تتعلق بمبادرات مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني، بحيث إن هناك ضغطاً في صفحات التعليم الإلكتروني التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية والأونروا. وتبيّن أن هذه الصفحات والمنصات غير شمولية لكن تعتبر محاولات للدخول في إطار التعليم الإلكتروني على الرغم من أنه لا يوجد نظام مراقبة وتقييم لاستخدامها، إضافةً إلى أن هذه المنصات غير مطوّرة بالشكل التقني الذي يضمن التعامل مع أعداد كبيرة من الطلاب في الوقت نفسه. إلى جانب ذلك، تقتصر المواد التعليمية المطروحة على عددٍ معينٍ من الصفوف وبعض المواد، ولا تصل إلى جميع الطلاب لأسبابٍ تقنيةٍ تتعلق بتوصيل خطوط الإنترنت إلى جميع المناطق والبيوت، وأيضاً ضعف الشبكة ونطاق خدماتها، خاصةً في المناطق البعيدة، كما تعتبر تكلفة توصيل خدمة الإنترنت والأجهزة الإلكترونية عالية، وتشكل عبئاً مضافاً للعائلات ذات الدخل المحدودة.

كما شملت المقابلات عدداً من المؤسسات الأهلية التي تبيّن أن هناك تبايلاً واضحاً في المعلومات التي تتعلق بالتكلفة التقديرية لشراء الأجهزة الإلكترونية أو الموازنة المطلوبة للتدريب على استخدامها، رافقها غياب لتكلفة إنشاء المنصات أو حتى أعداد الطلاب الذين لا تتوفر لديهم خدمات الإنترنت.

ووفق تقديرات لبعض المختصين في مجال المتابعة والتقييم في المؤسسات العاملة في مجال تطوير التعليم، أفادت أن 90 مدرسة فقط في المناطق التي تصنف على أنها مهمّشة لا يتوفر لديها اتصال بخدمة الإنترنت، بينما أشار البعض إلى ما هو أكثر من هذا العدد بكثير.

وعلى مستوى المؤسسات الدولية وتدخلاتها في هذا المجال، تم إجراء مقابلة مع العاملين في منظمة اليونسكو "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة"، التي تعمل حالياً على إطلاق منصة أطلقت عليها منصة "تأمل"؛ وهي منصة لا تقتصر على محتوى تعليمي، وإنما تسعى لتدريب جميع المعلمين من خلالها، وتبلغ تكلفة هذه المنصة 10,000 دولار أمريكي، وسيتم تدريب المعلمين عليها بشكل تدريجي وفقاً للقدرة الاستيعابية لهذه المنصة.

أما فيما يتعلق بالأونروا "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، فلديها صفحات تعليمية متخصصة تستهدف الطلاب والأهالي والمعلمين/ات التابعين لمدارس الأونروا، حيث يعود تاريخ البدء في العمل

على هذه المنصات إلى العام 2011، وتم تطوير هذه المنصات على خلفية الاعتداءات والحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، الأمر الذي أدى في غالب الأحيان إلى تعطل العملية التعليمية، بحيث عملت الأونروا على تطبيق فكرة التعلم الذاتي (self-learning) الذي يعتبر توجهاً اتخذته الأونروا من أجل استكمال العملية التعليمية أثناء حالات الطوارئ، واعتمدت جهود تطوير هذا النظام في الوكالة على ألا يتطلب سرعة إنترنت عالية، إذ يكفي أن يكون لدى الطالب إنترنت بسرعات قليلة لتنزيل المواد الإلكترونية والدخول إلى تطبيق (youtube) لحضور الحصص المصورة، وبناءً عليه تم تصميم البرنامج ليكون متعدد الأنماط استجابة للاحتياجات المختلفة للطلبة.

وبحسب دائرة التعليم في الأونروا:²⁰ "لا تسمى هذه الصفحات منصات لأننا لم نصل بعد إلى مستوى منصات تعليم، ولكن توجهنا إلى ما يسمى "Self-Learning Program"، وهذه الصفحات لا تتبع المنهاج حرفياً، ولكن تعتمد على تعليم المهارات التكنولوجية لاستخدامها في استمرار العملية التعليمية لدى الطالب في حال تعذر وصوله للمدرسة بسبب ظرف، ويتم من خلالها بث حلقات دراسية مصورة بشكل دوري، وتحميلها على منصة (YouTube) وتلفزيون الأونروا (UNRWA TV).

المنصات التعليمية في القطاع الخاص:

في بداية الجائحة قامت وزارة التربية والتعليم من خلال التعاون مع منصة I Teacher 21، وهي منصة عملت الوزارة على استخدامها لتقديم الخدمات التعليمية بحسب المنهاج الفلسطيني لطلاب الثانوية العامة، ورافقها منصة معلم أيضاً في ذات الفترة الزمنية، وتقدم منصة I Teacher محتوى تعليمياً تفاعلياً لطلبة المرحلة الإعدادية والثانوية، بينما تعنى منصة معلم بالبرامج والحلول التكنولوجية والبنية التحتية لمنصة I Teacher. وتتخصص منصة I Teacher في استيعاب مليون ونصف مليون مستهلك بشكل متزامن، كما تحتوي على المنهاج التعليمي الرسمي وبحسب المعايير التي تعتمد عليها وزارة التربية والتعليم، وشامل لجميع الدروس بمختلف المراحل الصفية، كما تقدم الاختبارات، والمواد المساعدة، وأوراق العمل التي من شأنها تحسين مستوى اكتساب الطالب المعلومات والمهارات التي من المتوقع إتقانها بحسب المرحلة الدراسية.

²⁰ مقابلة مع الدكتور معاوية اعمر – مدير عام دائرة التعليم في الأونروا.

²¹ من خلال الاتصال بالسيد عبد الله قدح، مؤسس المنصة.

يعود تاريخ إطلاق عدد من المنصات التعليمية التابعة للقطاع الخاص إلى ما قبل الجائحة، ولكن خلال الجائحة تم تسليط الضوء على هذه المبادرات في ظل الحاجة الملحة لخلق بدائل لاستكمال العملية التعليمية، ولجأت وزارة التربية والتعليم لاستخدامها خلال الجائحة مع طلاب الثانوية العامة بحيث تم توفير المنصة مجاناً ، ومن الجدير ذكره، أن لدمنصة (I Teacher) سياسة مالية اتبعتها قبل الجائحة، حيث قدرت تكلفة الطالب الواحد من خلال رسوم قدرها 200 شيكل سنوياً .

عملت وزارة التربية والتعليم على تقييم منصات القطاع الخاص التي استخدمتها على ثلاث مرات متتالية قبل السماح باستخدامها من قبل الطلبة، حيث أوضحت الشركات أن المنصات التعليمية تخضع للمتابعة والتقييم المستمرين، وذلك لضمان استمرارية قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها:

- العمل على تطوير المخرجات التعليمية.
- تدقيق المحتوى العلمي من قبل فريق متخصص.
- تدقيق فني لفحص جودة الصوت والصورة.
- تدقيق النوع الاجتماعي ومتابعة الخضوع للدمج في النوع الاجتماعي.

وبحسب تقديرات الشركات التي تمتلك منصات تعليمية، فإن هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه ضمان وصول الطلبة بشكل عادل إلى التعليم الإلكتروني، وهي:

- عدم وجود أجهزة كافية لبعض الطلبة، تمكنهم من الوصول للمنصة واستخدام المواد التعليمية المتاحة، فبحسب مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 بخصوص تكنولوجيا المعلومات 22 أظهرت النتائج أن نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب (حاسوب مكتبي أو محمول أو لوحي مثل "التابلت") قد بلغت 33,2% في فلسطين، بواقع 35,7% في الضفة الغربية، و28,7% في قطاع غزة.

²² http://www.pcbs.gov.ps/PCBS_2012/Publications.aspx?CatId=32&scatId=309

- عدم توفر خطوط إنترنت شاملة لجميع الطلاب، وبالتالي حُرِم جزء من الطلاب من الاستفادة من الخدمة المتوفرة على المنصات، حيث أظهرت نتائج المسح ذاته، أن 79,6% من الأسر في فلسطين لديها نفاذ للإنترنت، بواقع 83,5% في الضفة الغربية، و72,7% في قطاع غزة.²³
- عدم قدرة الوزارة على الوصول إلى الطلبة، بسبب البنية التقليدية للتواصل قنوات الاتصال، فما زالت تعتمد على مركزية الوصول إلى المعلومة من خلال التواصل مع الهيئات الإدارية للمدارس ومن ثم مع المعلمين، وصولاً إلى جمهور الطلبة.

وقد تم تقدير التكلفة المالية لهذا النوع من المنصات في حال رغبت الوزارة بتوفير خدماتها مجاناً للطلاب، فإنها ستكلف الوزارة نحو 17 مليون دولار في حال توفر عرض المواد التعليمية مباشراً ومسجلاً.

تشير البيانات التي توفرت من خلال إجراء المقابلات مع مختصين وعاملين في القطاع التعليمي إلى أن هناك فجوة في جهورية البنية التحتية وإمكانية الوصول إلى الخدمات التعليمية، إضافة إلى فقر المدخلات التي يمكن على أساسها تقييم الموازنات اللازمة لتجهيز البنية التحتية لمنصات تعليمية تضمن حق الوصول للخدمات التعليمية. وبالتالي فإن العمل على توفير الأجهزة وشبكات الإنترنت لكافة فئات الطلاب الفلسطينيين، سيكون بمثابة المدخل الذي من خلال يمكننا من رصد مواطن الخلل في المنصات التعليمية.

بشكل عام، نستطيع الجزم أنه لا توجد منصة تعليم إلكتروني موحدة وشاملة لجميع الطلاب، ويتم من خلالها توصيل الخدمات التعليمية لجميع الطلاب بما يشمل الطلاب في قطاع غزة، والمناطق المهمشة، ومناطق البدو، وغيرها من المناطق التي لا تصلها جميع الخدمات، ولا توجد فيها بنية تحتية لعملية تعليمية إلكترونية. وفي نفس الوقت توجد خدمات متنوعة في مناطق متنوعة حسب حاجة كل منطقة وفئة.

ويبين الجدول أدناه مجمل الاحتياجات اللازمة للتمكن من تجاوز ما فرضته الجائحة، خاصة بما يتعلق بالحاجة إلى منصات تعليمية وأجهزة إلكترونية وتمكين المعلمين والطلبة من الأدوات التكنولوجية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية، إضافة إلى الاتصال بخدمة الإنترنت، كما يبين الجدول الوضع الحالي والقدر المتحقق من الاحتياج خلال فترة إعداد هذه الورقة والإنفاق العام لتلبية الاحتجاج، مشيراً إلى حجم الفجوات المالية التي تعكس ما تتطلبه الاحتياجات من موازنات.

نحو-27-2 مليون طفل في فلسطين حتى منتصف-2020 / <https://saqa.news/post/280491/> ²³

الحاجة	الوضع الحالي	الإنفاق	الحاجة خلال جائحة كورونا
منصات تعليمية	لا توجد لدى الوزارة منصات متخصصة وشاملة	توجد منصة (Teacher) التي من الممكن استغلالها وتفي بالحاجة والغرض	17 مليون دولار
أجهزة إلكترونية للطلاب	لم يتم رصد عدد الطلاب الذين هم بحاجة إلى أجهزة	لا يوجد إنفاق حكومي، توجد مبادرات محلية لا تتعدى 7200 جهاز منذ العام 2018	رصد عدد الطلاب الذين هم بحاجة لتوفير الأجهزة لهم
أجهزة إلكترونية للمعلمين	تم رصد عدد المعلمين ممن ليس لديهم أجهزة بـ 186	لا توجد معلومات عن إنفاق الوزارة على الأجهزة، المعلومة فقط تدلي بوجود أو عدم وجود أجهزة والمصدر غير معروف	توفير الأجهزة لـ 186 معلماً
تدريب المعلمين	بحسب المعلومات من ذوي العلاقة، فإن عملية تدريب المعلمين تتم داخل أجهزة الوزارة ولم يتم إعطاء معلومات عن الأعداد أو مدة التدريب أو موضوعات التدريب	غير معروف وغير محدد، يتم داخلياً من قبل الطواقم العاملة	لم يتم طلب أي موازنات في هذا السياق
مواءمة المدارس	حسب ما ورد تم عمل مواءمات للمدارس التي بحاجة ولم يتم تحديد	تم إنفاق مليوني دولار.	بحاجة إلى مليون دولار.

الأعداد والمواقع.			
وجود إنترنت المدارس	خطوط في	هناك معلومات متضاربة، حسب الوزارة بأن هناك فقط ٩٠ مدرسة، فيما تمّ خلال المقابلات الأخرى الحصول على معلومات بأن هناك كثيلاً من المدارس بحاجة، ولم يتم رصد العدد.	تم الاتفاق مع وزارة الاتصالات على توفير خطوط نفاذ مجانية، لها. ولكن لم يتم توفير خطوط إنترنت من الشركات الخاصة.
تعميم المدارس	جميع المدارس بحاجة لمواد تعقيم.	تم توفير 10 ملايين دولار.	الموازنة تكفي للفصل الدراسي الأول فقط.

مدى الاستفادة من رصد الإنفاق الحكومي على سياسات التعليم الإلكتروني خلال أزمة كورونا (COVID19):

لم تتوفر معلومات حول تصنيفات الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم من حيث البرامج، وإنما اقتصر بيان الإنفاق حسب البنود، الذي بدوره لا يعطي أي مؤشرات أو معلومات لحجم الإنفاق على البرامج المختلفة لدى الوزارة، ولا يؤثر إلى حجم الإنفاق على خطط التدخل في العام الدراسي الجديد، لذا لا يمكننا إجراء مقارنة البيانات المالية المرتبطة بماهية الفرق في الإنفاق ما قبل الجائحة ومقارنتها بما بعد الجائحة.

ومن خلال مراجعة تقرير ائتلاف التعليم²⁴ الخاص بالاستجابة لجائحة كورونا، الذي تضمن بيانات مالية تشير إلى حجم التمويل المطلوب لتغطية التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة التي أعدتها الوزارة بالشراكة مع الفاعلين في قطاع التعليم، حيث يرصد التقرير ما تم تمويله وحجم الموازنة التي سخرت لتنفيذ خطة الاستجابة، كما اشتمل التقرير على بيانات مالية تبين حجم ما تم تمويله من خارج موازنة خطة الاستجابة:

²⁴ Occupied Palestinian Territory (oPt): COVID-19 Emergency Situation Report No.13 (1 – 14 July 2020).

التمويل المطلوب	التمويل من خلال خطة الاستجابة	ما تم تغطيته من خلال خطة الاستجابة	ما تم تمويله من خارج خطة الاستجابة	مجموع التمويل
1,203,000 \$	\$ 806,000	%67	\$ 1,831,870	\$2,637,870

كما يشير الجدول التالي لكيفية الإنفاق على البنود لتطبيق البروتوكولات الصحية لمواجهة انتشار فيروس كورونا بين الطلبة، التي يتم الإنفاق عليها حسب تدخلات خطة الاستجابة:

النشاط	الوحدة	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة الواحدة	التكلفة
معقم لليدين للطلاب في المدرسة	مدرسة	3695	\$11	\$39,517
معقمات إلكترونية	مدرسة	8	\$4,200	\$33,600
تنظيف عميق للمدرسة بعد التأكد من حالة كورونا	مدرسة	8	\$3,250	\$26,000
مناديل معقمة للصفوف	غرفة صفية	183	\$92	\$16,833
يزان حرارة عن بُعد	مدرسة	8	\$80	\$640
جهاز قياس الأوكسجين	مدرسة	8	\$45	\$360
موظفو الحراسة للتأكد من التنظيف والتعقيم	مدرسة	8	\$56,000	\$448,000
ممرض/ة في كل مدرسة	مدرسة	8	\$50,000	\$400,000
مساعد في كل حافلة للتأكد من حرارة الطلاب قبل الصعود	مدرسة	40	\$9,600	\$384,000
كمادات تُستخدم لمرة واحدة للطلاب في حال لم يجلبوا كمادات من بيوتهم	طالب	3695	\$40	\$148,190
كمامة يومية للطاقم في كل مدرسة	طاقم	329	\$135	\$44,415
قفازات للطاقم المراقب - 5 أزواج - 2 لكل مراقب في كل مدرسة	طاقم	329	\$4	\$1,440
استئناف برامج رعاية الأطفال قبل وبعد المدرسة (مع بروتوكولات التباعد الاجتماعي والتنظيف)	طالب	3695	\$46	\$168,750
ماكينة التعقيم للحافلات	حافلة	40	\$	\$55,860.00

	1,397			
معقمتا للبدن فف الءافلا	ءافلة	40	\$263	\$10,534

الفئاا المءضرة بسبب ءائءة كورونا الءف ءرما من الءااصل فف عملفة الءلعم

ءللل مءى ءرة سفااسا الءلعم الإلكءرونى على ضمان عءالة وصول الطلبة للعملفة الءلعمفة:

1- الكوارا الءلعمفة

من ءلال المقابلا والنقاشا الءف تما ءلال إءراء البءء؁ كان هناك العفء من المواضع الهامة المءلقة بالكاءر الءلعمف؁ الءف ءءاآ لءسلط الضوء لأنها هامة وءلعب ءورا فف الءءءلا المقبله؁ وءؤثر أفضا على الءءءلا المسءبله ءءضرافا لبناء منظمه الءلعمفة ءائمة على إءماآ ءمفع الطلبة؁ وإءاآه فرص مءساوفة للوصول للءءما الءلعمفة العامة؁ وءلءص النقاا الءالفة مءموعة من الءءءفا المربطة بأءضاء الهفئة الءلعمفة:

أ- فوء ءءى العفء من المءلما والمعلمف -ءاصة من فئة الذف مضى على ءءمءهم المءنفة عشرون سنة فأكءر- مقاومه لاسءءام أسالف وأءواا الءكنولوءفا والءواسفب كءءءل بءفل عن الءلعم الوءاهف؁ وكان ذلك واضءا فف بءافه الءائءه؁ إء إنهم لا فسءطفعون الءعامل مع صفءا الءااصل الإءءماعف أو الءواسفب أو منصاا الءلعمفة أخرى؁ وشكل هءا الأمر عائقا فف اسءمرار عملفة الءلعم باسءءام الءكنولوءفا الءف كانا الطرففة الوءفءة لاسءمرار العملفة الءلعمفة. ومن ءلال المقابلا؁ ءبف أن العفء من المءلما والمعلمف ءءموا طلباا الءقاعء المبكر بسبب الءائءه؁ ولم فسءطفعوا مواصلة عملهم ضمن الظروف المءاآه.²⁵

ب- بسبب عملفة الإغلاق؁ واه المءلمون والمءلما صعوبة فف الاسءمرار فف العملفة الءلعمفة؛ ءاصة مع الأوضاع الإءءماعفة والاقتصادفة الصعبة الءف فعشونها؁إضافة إلى وءوءهم فف الءبر؁ ما ساهم فف عءم ءءرءهم على الءعامل مع الوضع القائم وءءفم الءءماا الءلعمفة بكفاءة تامه؁ وفف غالب الأحيان شكل ءواآ ءمفع أفراد العائلة عائقا أمام ءوفر بفئة الءلعمفة مناسبه سواء للمعلم/ة أو الطالب/ة.

آ- على الرغم من قفام الوزاره بمءموعة من ءءرفبا بناء القءرا للمعلمف/اا؁ والمشرففن/اا والمرفشءفن/اا لصالء إكسابهم المهارا اللازمة والمءلقة بءطبفقاا الءلعم الإلكءرونى وءهفئءهم للإءراءا الاسءءنائفة ءلال العام ءراسف؁ ولكن بسبب العءء الكبفر للمعلمف والمءلما فف الهفئاا الءرفسفة؁ فإن الوزاره بءاآه لءءول زمنى طوفل للءمكن من ءعطفة المسءقففءف من الءءرفب.

²⁵ لا ءوء مءلوماا عن أءءاا أو نسب من ءءموا بطلباا الءقاعء المبكر.

2- الطلاب والأهالي

تبيّن أثناء اللقاءات التي عقدت مع ذوي العلاقة من الطلبة والأهالي أنّ هناك أعداداً من الطلبة لم تتمكن من الوصول إلى صفحات التواصل الاجتماعي والمواد التعليمية التي تم نشرها، ويعزى سبب ذلك إلى عدم توفر أجهزة أو شبكة إنترنت لديهم، أو بسبب انقطاع في خدمة الإنترنت، أو عدم قدرة الأهالي على مساعدتهم في استخدام الصفحات والمنصات لعدم وجود عدد كافٍ من الأجهزة الذكية أو الحواسيب لاستخدامها، وبالتالي إعاقة الوصول إلى محتوى العملية.

أظهرت المقابلات أن إعلان وزارة التربية والتعليم الفلسطينية انتهاء العام الدراسي الحالي 2019-2020²⁶ أدى بطبيعة الحال إلى انصراف الأهالي والطلبة عن مواكبة صفحات التواصل الاجتماعي للمدارس، وبالتالي كان له الأثر في عدم تكرار الطلبة باستكمال الفصل الدراسي بحسب الجدول الزمني المخصص له في الأوقات الاعتيادية من السنة الدراسية.

وعبّر الكثير من المعلمين/ات عن إشكالية وجود الأهالي والطلاب في فترة الحجر داخل المنازل، حيث فقد الكثير من الأهالي القدرة على متابعة متطلبات التعليم الإلكتروني، نتيجة تضاعف أعباء العمل، من ناحية، والأعمال المنزلية وتضاعف جهود الأهالي لتلبية احتياجات أسرهم في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، من ناحية أخرى، ما أثر على قدرتهم في مواكبتهم للعملية التعليمية المرتبطة بأبنائهم، كما شكل افتقاد بعض الأهالي للمعرفة والمهارة في استخدام منصات التواصل الاجتماعي أو المنصات التعليمية تحدياً في قدرة الأهالي لمتابعة أبنائهم، خاصة أبناء المرحلة الابتدائية الذين تتطلب متابعتهم جهداً مضاعفاً.

كما شكل موضوع العنف الأسري أحد أهم التحديات التي تواجه الأهالي والطلبة داخل عائلاتهم، الذي ازدادت حدته خلال أزمة كوفيد-19، وشكل غالبية ضحايا الأطفال والنساء، ما انعكست سلباً على الأطفال والطلاب في المنازل. فبحسب ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني النسوية لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في فلسطين، حيث تناولت الدراسة وضع النساء الفلسطينيات أثناء جائحة كورونا.²⁷ وأشارت الدراسة إلى أن 22.7% من الأطفال في قطاع غزة قد تعرضوا للعنف مقابل 9.3% في الضفة الغربية، وذلك خلال جائحة كورونا. كما بينت الدراسة أن 55% من النساء الفلسطينيات اعترفن أنهن تعرضن للعنف النفسي، بينما 45% من عينة النساء قد تعرضن للعنف الاقتصادي، وأن النساء لم يستطعن خلال فترة الجائحة التواصل مع الأقرباء والأهل والأطفال، وبالتالي فإن تأثير

²⁶ <https://paltimesps.ps/post/259804/> التعليم برام-الله-تصدر بياناً مهماً بشأن-استكمال-العام-الدراسي

²⁷ Report on the Violence Against Women and Girls during COVID 19 in the state of Palestine - Submitted to: The United Nations Special Rapporteur on Violence against Women, June 29, 2020.

الجائحة كان له عبء مضاعف على الأهالي والأمهات، كما شكل أثراً سلبياً على الأطفال الذين افتقدوا لفرصة التواصل مع أمهاتهم (في حالة الانفصال بين الأب والأم) ومواصلة عملياتهم التعليمية.

3- الطلاب ذوو الإعاقة وذوو الصعوبات في التعلم

لا توجد معلومات أو دراسات تتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة أو ذوي الصعوبات في التعلم، الذين قد تأثروا من هذه الجائحة. أثناء المقابلات التي أجريناها، تم طرح سؤال حول وجود أو عدم وجود خدمات خاصة يتم تقديمها للأطفال ذوي الإعاقة أو ذوي صعوبات التعلم، حيث تبين أنه وللأسف لم تقدم الوزارة أي خدمات خاصة بهذه الفئة، حيث إن المنصات التعليمية المتوفرة لا تراعي احتياجات ذوي الصعوبات في التعلم، وإن العملية التعليمية تمت بالكاد مع الأطفال غير المعاقين أو غير الذين لديهم صعوبات في التعلم، وما قد يزيد الأمر صعوبة هو أن جزءاً من هؤلاء الأطفال يتلقون خدمات التعليم من خلال مراكز متخصصة، حيث تم إغلاقها بالكامل بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضت على جميع القطاعات منذ بداية الجائحة.

وبحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2017، كانت نسبة الأطفال ذوي الإعاقة في فلسطين 17.3% من جميع أنواع الإعاقات،²⁸ منهم 51% لم يلتحقوا بالعملية التعليمية، وبالتالي بقيت ما نسبته 49% من الأطفال ذوي الإعاقة ممن كانت لديهم فرصة الالتحاق في التعليم، ولكنهم حرموا من ذلك بعد الإجراءات التي طبقت بشأن منع انتشار فيروس كورونا.

يوجد 19,248 طفلاً من ذوي الإعاقة الذين حرموا من التعليم، بسبب حاجتهم إلى خدمات إضافية ومناسبة لطبيعة الإعاقة ونوعها، حيث إن البعض منهم لا يمكنه استخدام الشاشات والأجهزة الإلكترونية، أو بحاجة لمرافقين دائمين لإدماجه في العملية التعليمية.

4- خدمات الدعم النفسي الاجتماعي

تم التطرق أيضاً إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، خاصة خلال الجائحة، وتعتبر هذه الخدمات خدمات مساندة في عملية التعليم. فقد كانت الأونروا من المؤسسات التي أخذت بعين الاعتبار إضافة هذه الخدمات، وتم رصد بعض الأنشطة والعمليات من أجل تقديم هذه الخدمات، وتم التخطيط لها خلال العام الدراسي الجديد، فيما لم يتم التطرق لهذه الخدمات لا من بعيد ولا من قريب من قِبل وزارة التربية والتعليم.

²⁸ <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3606>

5- البنية التحتية وبناء القدرات

بالنسبة للبنية التحتية -والمقصود بها هنا تمديدات خطوط الإنترنت، والهاتف، والأجهزة الإلكترونية كالحواسيب والأجهزة الذكية- فهو موضوع أكثر من شائكٍ على مستوياتٍ عدة:

أ- لا توجد منصات تعليمية شاملة تغطي احتياجات جميع الطلاب في فلسطين، خاصة بعد إعلان وزير التربية والتعليم عن خطة العودة إلى المدارس. كما لم يتم التطرق إلى أي إجراءات تم اتخاذها في مجال التعليم الإلكتروني، ولا يوجد رصد لأعداد الطلاب الذين يستخدمونها، تسبب ذلك في غياب مدخلات مرجعية لتصميم تدخلات خطة العودة إلى المدارس بناء عليها.

ب- تقتقر العديد من المناطق المهمشة للبنية التحتية الملائمة والخاصة بتمديدات خطوط إنترنت من شأنها مساعدة الطلاب على استخدام الإنترنت للوصول إلى المنصات التعليمية.

ت- في دراسة أجرتها وكالة الأونروا²⁹ لتقييم مدى استخدام منصات التعليم الإلكتروني، تبين وبنتائج مفاجئة أن غالبية الطلاب والأهالي في المخيمات أفادوا بأن لديهم إمكانية للوصول إلى المنصات عبر خطوط الإنترنت، ويعود سبب ذلك إلى أن الأهالي الذين يقطنون المخيمات يساهمون، بشكلٍ طوعي، في تمديد خطوط الإنترنت وبأسعارٍ رمزية، ما وفر خدمة الإنترنت للأهالي والطلاب، وسهل من عملية الوصول إلى المنصات، إذ إن هذا الأمر لا ينطبق على الطلاب والأهالي القاطنين في الأحياء الفقيرة من المدن أو القرى أو المناطق البدوية.

ث- تعد خدمة الإنترنت مكلفة، خاصة في المناطق المهمشة، بسبب البعد الجغرافي من ناحية، والمعوقات التي يفرضها الاحتلال من منع لتمديد أو تطوير البنية التحتية لشبكات الإنترنت في المناطق "ج"، أو المناطق البدوية والمناطق القريبة من المستوطنات.

ج- توجد إشكالية في وجود أجهزة إلكترونية ومعدات ليتم استخدامها من قِبل الطلاب، فأحياناً جهاز واحد غير كافٍ لتغطية احتياجات طفلين أو ثلاثة في الأسرة الواحدة، ويرتبط ذلك ارتباطاً طردياً مع مستوى دخل الأسرة.

²⁹ Surveying Students' Parents Views Concerning their Children's Awareness, Ability to Access and Use UNRWA Self-Learning Programme in UNRWA West Bank Schools

مقترحات وتوصيات عملية لمعالجة فجوات الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم:

كخلاصة لما سبق، يبين الجدول التالي المبالغ التي يجب رصدها من أجل توفير فرص الولوج إلى العملية التعليمية، بما يضمن توفر معايير العدالة الاجتماعية والمساواة لجميع الطلبة من مختلف الفئات المجتمعية، إذ إنه وفي حال استمرت الجائحة وقتاً أطول ستتعمق الفروقات في فرص الطلبة الفلسطينيين في الوصول إلى العملية التعليمية العامة بناءً على أماكن سكنهم، أو الدخل المتوفر للأسرة، أو عدد الأجهزة المتوفرة، أو القدرة على الاتصال بخدمة الإنترنت، الأمر الذي سيحرم عدداً من طلبة الفئات الفقيرة والمنكشفة ما لم يكن هناك تدخل حكومي لردم هذه الفجوات، وتعتمد الأرقام في الجدول أدناه على المعلومات التي تم جمعها من الأطراف ذات العلاقة:

الخدمة	الوحدة	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة بالدولار سنوياً	الإجمالية	التغطية حتى الآن	المطلوب
الوحدات التعليمية ³⁰	طالب/ة	953400	18.20	\$17,352,941	\$5,726,471	\$11,626,470	
المواد المعقمة	مدرسة	2300	900	\$2,070,000	\$1,035,000	\$1,035,000	
أجهزة إلكترونية للطلاب ³¹	طالب/ة	953400	600	\$ 572,040,000	\$ 200,214,000	\$ 371,826,000	
أجهزة إلكترونية للمعلمين ³²	معلم/ة	57,458	600	\$ 34,474,800	\$34,363,200	\$111,600	
التهيئة	إجمالي التكلفة	1	3000000	\$3,000,000	\$2,000,000	\$1,000,000	
تزويد خطوط	مدرسة	2300	1200	\$ 2,760,000	\$ 2,760,000	\$ 2,760,000	

³⁰ على اعتبار أن جميع الطلاب بحاجة للرزق بحيث إن التكلفة السنوية 59 مليون شيكل سنوياً لطباعة الكتب، وذات التكلفة تعتبر للوحدات التعليمية.

³¹ بناءً على إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي بحيث إن 35٪ من الطلاب يمتلكون أجهزة إلكترونية.

³² بناءً على المقابلة مع يونسكو فإن 186 معلماً فقط لا يمتلكون أجهزة إلكترونية.

الإنترنت للمدارس ³³						
تزايد خطوط الإنترنت للطلاب ³⁴	طالب/ة	953400	1200	\$1,144,080,000	\$ 949,586,400	\$ 194,493,600
المجموع				\$1,741,414,541	\$ 1,161,321,871	\$ 582,852,670

يبين الجدول السابق التكلفة اللازمة للسنة الدراسية المقبلة من أجل ضمان وصول جميع الطلاب الفلسطينيين إلى مصادر تعليم تضمن لهم فعالية وجودة التعليم خلال جائحة كورونا.

- الوحدات التعليمية: سيتم توفيرها للطلاب الذين لا تتوفر لديهم مصادر إنترنت وأجهزة ذكية ولا يمكنهم مواصلة التعليم عبر المنصات التعليمية، وفي كل عام يتم تخصيص مبلغ من الموازنة وقدره 17,352,941 دولاراً لطباعة الكتب والمناهج التعليمية، وهي تقريباً ذات التكلفة لطباعة الوحدات التعليمية للطلاب، بمن فيهم من لا يمتلكون فرصاً للتعليم الإلكتروني، ومن يحصلون على التعليم الوجاهي.
- المواد المعقمة، وهي المواد التي يجب أن يتم استخدامها في جميع المدارس، خاصة أن خطة العودة للمدارس تشمل عمل المدارس على مدار الأسبوع وبشكل دوريين في اليوم، أي بقدرة 200% عن الوضع ما قبل الجائحة.
- أجهزة إلكترونية للطلاب: بحسب جهاز الإحصاء المركزي للعام 2019، فإن نسبة الأطفال الذين يمتلكون أجهزة ذكية لا تتعدى 35%، وبالتالي من أجل توفير أجهزة ذكية لما يقارب 65% من طلاب المدارس هناك حاجة لـ 371,826,000 دولار.
- أجهزة إلكترونية للمعلمين، وبحسب اليونسكو فقد تبين أن 186 معلماً ومعلمة فقط يحتاجون إلى أجهزة ذكية.
- التهيئة: من خلال المقابلات مع وزارة التربية والتعليم، فقد تم رصد الحاجات للتهيئة في المدارس إلى 3 ملايين دولار، وتم الحصول على مليوني دولار والقيام بالتهيئة، وبقي مليون دولار لتغطية الاحتياجات المتبقية.

³³ إن خطوط النفاذ التي تم توفيرها للمدارس من قبل وزارة الاتصالات مجانية ولكن خطوط الإنترنت مع الشركات ليست مجانية وبالتالي معدل الفاتورة الشهرية للمدرسة 100 دولار.

³⁴ بناء على جهاز الإحصاء المركزي، فإن 83% من الطلاب لديهم خطوط إنترنت.

- تزويد خطوط الإنترنت للمدارس: من خلال المقابلات، ومن أجل مساندة المدارس في خطة العودة، هناك حاجة لتزويد المدارس بخطوط إنترنت. وبما أن خدمة الإنترنت تعتمد على خط نفاذ من قبل الاتصالات الفلسطينية وخطوط خدمة الإنترنت من قبل شركات الإنترنت، قامت وزارة التربية والتعليم بجلب الإعفاء للمدارس من خلال توفير خطوط نفاذ، إلا أن المدارس عليها دفع رسوم خط الإنترنت.
- تزويد خطوط الإنترنت للطلاب: من خلال إحصائية لجهاز الإحصاء المركزي، 83% من طلاب الضفة الغربية لديهم خطوط إنترنت، وبالتالي 17% من الطلاب هم بحاجة إلى مساعدة للحصول على خط إنترنت.

التوصيات:

- يجب تحديد الأولويات ووضع خطة للتدخل من خلال تحديد المصادر والموارد، خاصة فيما يتعلق بالمنصة التعليمية الشاملة، وتحديد احتياجات الطلاب لخطوط الإنترنت وغيرها من الخدمات، وذلك من أجل العمل على تدخل ممنهج للعمل مع الطلاب.
- تُعد هذه الجائحة تحدياً جديداً لجميع الدول وكافة المؤسسات التعليمية في العالم. وبالتالي من الواضح أن هناك حاجة لدى وزارة التربية والتعليم بأن تعزز من دور التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الدولية والمؤسسات على مستوى دول العالم التي استطاعت خوض تجربة التعليم الإلكتروني، أو التعليم المدمج أو التعليم عن بُعد لمعرفة أيمن هذه الأدوات هي الأكثر مواءمة للواقع الفلسطيني ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية لأن الموازنات المطلوبة من أجل التخفيف على الطلاب وضمان وصولهم إلى التعليم تحتاج لجهود مضاعفة وميزانيات عالية.
- زيادة الموازنات المرصودة لصالح وزارة التربية والتعليم بما يتناسب مع تضاعف الاحتياجات لدى الوزارة.
- يبدو أن عملية إيجاد منصة موحدة وبذات الكفاءة والفعالية لجميع الطلاب موضوع شائك وبحاجة إلى العمل المشترك بين الوزارات المختلفة وبين مؤسسات المجتمع المدني والدول المانحة؛ خاصة أن إمكانيات البنية التحتية وقدرات الكوادر التعليمية على مواكبة فكرة التعلم عن بعد غير جاهزة وغير مكتملة حتى الآن. إلا أنه يجب العمل على إيجاد حل لتوحيد المواد ومصادر المعلومات لجميع الطلاب، حتى يتم نقل المعلومات وتقديم الخدمات بعدل للجميع ومن دون استثناء. يمكن أن يتم ذلك من خلال خلق منصة تعليمية جامعة لجميع الفئات العمرية، وتحتوي على كافة المواد التعليمية، خاصة مع وجود تشتت وعدم انتظام في أنواع المعلومات التي يحصل عليها الطلاب وتعدد المصادر المقدمة للمعلومات مع عدم كفاءتها.
- خلق شراكات وطنية بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية خاصة القطاع الخاص، وخاصة مزودي خدمات الإنترنت التي من الممكن أن تساهم في توفير خدمة الإنترنت لأكثر عدد من الطلبة.

- يجب العمل على إيجاد برنامج لرصد الكم والكيف في الوصول إلى التعليم الإلكتروني، بحيث يجب أن يكون لدى وزارة التربية والتعليم كل المعلومات عن الطلاب الذين استخدموا وسائل التعليم الإلكتروني، من حيث الفئة العمرية، والجنس، والمنطقة، وماهية المواد التي تم استخدامها.
- العمل على طرح نظام لتدريب الأهالي في كيفية متابعة الدروس لأبنائهم وبناتهم عن طريق المنصة التعليمية من أجل تسهيل عمليات المراجعة والتعليم في المنزل.
- التركيز على الخدمات النفسية الاجتماعية - بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات التي تعنى بحماية الأسرة- لكافة الطواقم والطلاب والأهالي في ظل ازدياد المشاكل الأسرية والاجتماعية أثناء أزمة كورونا، وأصبحت هناك حاجة لمساندة العملية التعليمية من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.
- إعادة النظر في المناهج والمواد التعليمية الموجودة في الوزارة لتكون أكثر إبداعية، وأن تحمل طابع الفهم وليس الحفظ، والاعتماد على مجهود الطالب في الاكتشاف والإبداع، خاصة أن فكرة التعليم المدمج لن تسمح بأي حال من الأحوال الاستمرار في المناهج الحالية.
- بالنسبة للموازنات المطروحة لدى وزارة المالية فيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم، هناك حاجة لمراجعة الموازنات المرصودة بناءً على السيناريوهات المختلفة والخطط التي سيتم اتباعها، من أجل مواءمة الموازنات مع الخطط والبرامج لضمان العملية التعليمية باستمرارية وكفاءة عاليتين.
- قيام المؤسسات العاملة في قطاع التعليم والحقوقية بالدور الرقابي للحفاظ على مجانية الخدمات التعليمية العامة، خاصة وكنتيجة لاستخدام التعليم الإلكتروني فإن هناك فروقاً في قدرة وصول الطلبة إلى العملية التعليمية بشكل عادل، الأمر الذي قد يشكل تهديداً لفئات مجتمعية معينة وحرمانها من الاستفادة من الخدمات التعليمية الحكومية.

قائمة المؤشرات التي يجب العمل عليها على الأقل خلال الفترة ما بين أيلول 2020 حتى أيار 2021:

المؤشر	المرجعية	الاستهداف	النصف الأول	النصف الثاني
خدمات التعليم التي تتم عبر منصات التعليم الإلكتروني متكاملة ومتربطة	0	%100	%100	%100
تمت تغطية جميع الموضوعات التعليمية للصفوف كافة	3	%100	%50	%100
منصات التعليم الإلكتروني الخاصة بوزارة التربية	5000	جميع	%100	%100

والطلاب ومن الفئات والمناطق كافة		الطلاب		
جميع الطلاب لديهم أجهزة إلكترونية لاستخدامها في التعلم عن بعد	35%	100%	100%	100%
جميع الطلاب لديهم وصول إلى شبكة الإنترنت ولديهم خدمات الإنترنت	83%	100%	100%	100%
جميع الطلاب الذين لم يحصلوا على خدمات التعليم الإلكتروني التحقوا بالتعليم الوجيه وحصلوا على الوحدات التعليمية	غير معروفة	100%	100%	100%
جميع المدارس تمت تهيئتها من ناحية البنية التحتية من أجل استقبال الطلاب	65%	100%	100%	100%
جميع المدارس تم تعميمها وتجهيزها لاستقبال الطلبة للعودة إلى المدارس	0	100%	100%	100%
جميع المعلمين تم تأهيلهم ورفع قدراتهم للتعامل مع نظام التعليم المدمج	غير معروفة	100%	100%	100%
جميع المعلمين لديهم أجهزة إلكترونية تُستخدم للتعليم	99%	100%	100%	100%

تُظهر قائمة المؤشرات المذكورة أعلاه الحاجة لمتابعة وزارة التربية والتعليم للعملية التعليمية خلال جائحة كورونا من أجل ضمان وصول جميع الطلاب إلى الخدمات التعليمية بعدل ومساواة:

- خدمات التعليم التي تتم عبر منصات التعليم الإلكتروني متكاملة ومتداخلة، ويعني هذا عدم الانقطاع والتكاملية في المواد المنشورة، واستكمالاً للمناهج كما يجب أن تكون لو كانت في التعليم الوجيه.
- تمت تغطية جميع الموضوعات التعليمية للصفوف كافة، وتبين من خلال المقابلات أن التركيز سيتم على المواد الأساسية فقط، وبالتالي في حال وجود الخدمات لكافة المعلمين/ات سيتمكنون من العمل على توفير جميع المواد ومن دون تكاليف إضافية.
- منصات التعليم الإلكتروني الخاصة بوزارة التربية والتعليم شملت جميع الطلاب ومن الفئات والمناطق كافة. ففي حال توفير خطوط الإنترنت والأجهزة الذكية لجميع الطلاب يجب أن تغطي المنصات التعليمية 100% من الطلاب ودون استثناء.

- جميع الطلاب ستكون لهم أجهزة إلكترونية لاستخدامها في التعلم عن بعد في حال توفرت الموازنات لتوفير الأجهزة للطلاب. لذلك فمن الضروري حصول جميع الطلاب على الأجهزة الذكية من أجل الاستمرار في العملية التعليمية.
- (المؤشر) "جميع الطلاب لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت ولديهم خدمات الإنترنت". ففي حال قامت وزارة التربية والتعليم بتوفير الخدمة لجميع الطلاب الذين بحاجة لذلك، فإن 100% من الطلاب ستكون لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.
- جميع الطلاب الذين لم يحصلوا على خدمات التعليم الإلكتروني التحقوا بالتعليم الوجاهي وحصلوا على الوحدات التعليمية. في حال عدم وصول الطلاب إلى الإنترنت وعدم حصولهم على الأجهزة الذكية بناء على المعلومات التي وردت من الوزارة، فهناك الوحدات التعليمية التي ستم طباعتها وتوزيعها على الطلاب في حال التعليم الوجاهي، وهم الطلاب من المناطق المهمشة، الذين يمكنهم الحصول على التعليم الوجاهي.
- تمت تهيئة جميع المدارس من ناحية البنية التحتية من أجل استقبال الطلاب. عدد المدارس التي بحاجة لتهيئة حتى الآن غير محدد من قبل الوزارة، ولكن من المفترض أن تكون جميع المدارس مهيأة في حال توفرت الموازنة المطلوبة.
- تم تعقيم وتجهيز جميع المدارس لاستقبال الطلبة للعودة لها، وهذا عبارة عن جزء إجباري من عمل الوزارة، ويجب أن يتم في جميع المدارس دون استثناء.
- جميع المعلمين تم تأهيلهم ورفع قدراتهم للتعامل مع نظام التعليم المدمج، وبناء على المعلومات من الأطراف ذات العلاقة فإن عملية تدريب المعلمين/ات في طور التطبيق.
- (المؤشر) "جميع المعلمين لديهم أجهزة إلكترونية تُستخدم للتعليم"، فإذا قامت وزارة التربية والتعليم بتوفير الأجهزة الذكية للمعلمين/ات الذين ليس لديهم أجهزة، فسيكون هناك 100% من المعلمين الذي لديهم أجهزة ذكية للتعامل مع المناهج، والطلاب والمنصات.

المراجع:

- 1 - <https://www.youtube.com/watch?v=-VFK6Auorrw&feature=youtu.be&fbclid=IwAR1tf2h-MDuLxLXDQzr4Ci-5YhW7FNn5ke5uvhiXNUcDHuAHEWWt-bvB9GU>
- 2 - <https://www.facebook.com/Palestinian.MOE/>
- 3 - <https://www.dw.com/ar/منظمة-الصحة-العالمية-تعلن-فيروس-كورونا-وباء-عالمياً-/a-52726143>
- 4 - <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1326096-طوارئ-الأراضي-الفلسطينية-بسبب-كورونا-حالة->
- 5 - <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1326096-طوارئ-الأراضي-الفلسطينية-بسبب-كورونا-حالة->
- 6 - <https://arabic.euronews.com/2020/07/05/palestine-extends-state-of-emergency-amid-pandemic>
- 7 - <https://safa.news/post/280491/> نحو 2-27 مليون طفل في فلسطين حتى - منتصف 2020
- 8 - <https://www.new-educ.com/> ما هو - التعليم - المدمج
- 9 - http://www.pcbs.gov.ps/PCBS_2012/Publications.aspx?CatId=32&scatId=309
- 10 - <https://safa.news/post/280491/> نحو 2-27 مليون طفل في فلسطين حتى - منتصف 2020
- 11 - <https://www.asumag.com/covid-19/article/21133640/reopening-means-an-additional-18-million-in-costs-for-averagesized-school-district-administrators-estimate>
- 12 - http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/708/default.aspx

- 13- <https://paltimesps.ps/post/259804/>-التعليم-برام-الله-تصدر-بيان-مهما-بشأن-استكمال-العام-الدراسي
- 14- <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3606>
- 15- Surveying Students' Parents Views Concerning their Children's Awareness, Ability to Access and Use UNRWA Self-Learning Programme in UNRWA West Bank Schools
- 16- Occupied Palestinian Territory (oPt): COVID-19 Emergency Situation Report No.13 (1 – 14 July 2020)

قائمة الملاحق:

ملحق رقم 1: قائمة من تم التواصل معهم ومن تم عقد المقابلات معهم

الاسم	المنصب	المؤسسة	نوع التواصل
جهد دريدي	مدير قسم تكنولوجيا المعلومات	وزارة التربية والتعليم	مقابلة في الوزارة
هلا القبج	مدير البرامج	مركز إبداع المعلم	مقابلة على سكايب
جواد أبو عون	مدير عام	مؤسسة شركاء في التنمية	مقابلة على سكايب
سونيا أبو العظام	مديرة دائرة التعليم	يونسكو - فلسطين	مقابلة قصيرة وسريعة في مقر اليونسكو
معاوية أعر	مدير دائرة التعليم	الأونروا	مقابلة على زوم
عبد الله عناتي	المدير التنفيذي للهيئات المحلية	اتحاد الهيئات المحلية	اتصال هاتفي وطلب إرسال المطلوب عبر البريد الإلكتروني وقام بالإجابة عبر البريد الإلكتروني
وسام نخلة	مدير عام الأبنية	وزارة التربية والتعليم	اتصال هاتفي
د. إيهاب شكري	مدير عام الصحة المدرسية	وزارة التربية والتعليم	اتصال هاتفي
د. ثروت زيد	مدير الإشراف والمناهج	وزارة التربية والتعليم	اتصال هاتفي
عبد الله قدح	مؤسس	I teacher	اتصال هاتفي

ملحق رقم: تقرير الإنفاق على التعليم في الأونروا ما بين العام الدراسي 2017-2018 والعام 2018-2019 ونسبة التغيير

WBFO	Number of UNRWA schools	95	96	1.1
	Number of double-shift schools	0	0	0.0
	Percentage of double-shift schools	0	0	0.0
	Number of educational staff, female	1,565	1,450	-7.3
	Number of educational staff, male	1,075	966	-10.1
	Pupils Enrolled: Elementary, female	18,938	18,325	-613.0
	Pupils Enrolled: Elementary, male	13,106	12,244	-6.6
	Pupils Enrolled: Preparatory, female	9,599	9,333	-2.8
	Pupils Enrolled: Preparatory, male	6,549	6,408	-141.0
	Total Pupil Enrolment	48,192	46,310	-3.9
	Survival rates in basic education, female**	97.9	98.02	0.1
	Survival rates in basic education, male**	93.9	94.8	0.9
	Percentage of students identified with a disability receiving support meeting their needs , female	40.4	67.8	27.5
	Percentage of students identified with a disability receiving support meeting their needs, male	6.0	25.6	19.6
	Number of TVET trainees (enrolment)	1,062	1,004	-5.5
	Number of TVET graduates***	623	692	11.1
	TVET employment rate (1 year post graduation)****	81.97	82.24	0.3
	TVET employment rate (1 year post graduation), female****	73.57	74.09	0.5
	TVET employment rate (1 year post graduation), male****	89.57	88.61	-1.0
	Number of students enrolled in ESF	632	604	-4.4
	Number of ESF graduates***	150	144	-4.0
	Education Science Faculty (ESF) employment rate (1 year post graduation)****	78.68	74.24	-4.4
	ESF employment rate (1 year post graduation), female****	78.02	69.89	-8.1
	ESF employment rate (1 year post graduation), male****	80	84.62	4.6
	Cost per pupil: basic education cycle (US\$)*****	1,167	1,141	-2.2
	Input unit costs per VTC student (US\$)*****	5,512.5	4,923.6	-10.7